الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٩١**

الخميس، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى مشروع القرار A/72/L.52، المعمم في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول الأعمال، المعنون ”الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية“. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إحالة البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية لتمكين الجمعية العامة من البت بسرعة في مشروع القرار A/72/L.52. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تنظر في البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة مباشرة، وأن تشرع في النظر فيه فورا؟

تقرر ذلك.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

مشروع القرار (A/72/L.52)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إذ نجتمع هنا للنظر في مشروع القرار A/72/L.52، بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أود أن أتناول أربع نقاط موجزة للغاية.

أولا، أود أن أعرب عن شكري للميسرين المشاركين، السفير صبري بوقدوم من الجزائر والسفير إيب بيترسن من الدانمرك. لقد توليا القيام بهذا الدور، وهما يعلمان أنه لن يكون سهلا. لقد أمضيا ساعات طويلة في المفاوضات والاستماع والتيسير والرد والتحليل. وأمضيا ساعات طوالا أيضا خارج هذا الإطار بحثا عن حلول وسط. وتعني حقيقة وجودنا هنا اليوم، للنظر في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مشروع القرار، أنهما قاما بعمل رائع. ونحن جميعا مدينون لهما للغاية.

ثانيا، إن العملية التي وصلت بنا إلى هذه المرحلة تعود إلى الدول الأعضاء. لقد تولت القيادة من البداية إلى النهاية، وعملها هو الذي أوصلنا إلى هذه المرحلة، لقد جاءت إلى طاولة المفاوضات يومًا بعد يوم. وقد طلبت توضيحات ومزيد من المعلومات، وقدمت مقترحات مقابلة، وعملت على إيجاد أرضية مشتركة. لذلك أشكرها جميعا.

وثالثا، أود أن أسلم بشيء، سأكون واضحا فيه للغاية. لا ينظر الجميع إلى مشروع القرار بوصفه وثيقة تتسم بالكمال، لكنه نتيجة مشروعة لعملية متعددة الأطراف. إنه يظهر ما نحن قادرون عليه، وما يمكننا تحقيقه من حلول وسط. يمكننا أن نجتمع معاً لإيجاد فرص وسبل جديدة للمضي قدما، ويمكننا اتخاذ خطوات لدفع المنظمة إلى الأمام.

رابعا وأخيرا، أود أن أقول إن عملنا لا ينتهي اليوم. هناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به. وهذا يعني النظر في خطة الأمين العام الخاصة بالتنفيذ، المقرر تقديمها قبل نهاية الدورة. ويعني أيضا تحويل اهتمامنا إلى ترتيبات التمويل والتكاتف لتعبئة الموارد التي تمس الحاجة إليها.

لا يسعنا النظر إلى إجراءاتنا اليوم في فراغ. يجب أن نحدث زخما قويا في عملية الاستعراض والمواءمة الجارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي مناقشاتنا بشأن ركيزتي الإصلاح الأخريين، الإدارة والسلم والأمن، وأخيرا في عملنا اليومي.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكر مرة أخرى الميسرين المشاركين الموقرين اللذين عملا بجد، السفير بوقدوم والسفير بيترسن؛ وأميننا العام الملتزم ونائبة الأمين العام؛ وجميع الحاضرين، الذين قاموا من خلال متابعة الالتزامات التي قطعناها باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بدفع العملية إلى الأمام وأظهروا ما نحن قادرون عليه عندما نستخدم نظامنا المتعدد الأطراف ونعمل معاً.

سنشرع الآن في النظر في مشروع القرارA/72/L.52.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/72/L.52، أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة بولار (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): هذا البيان مقدم وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

من أجل تنفيذ أحكام مشروع القرار A/72/L.52، ستكون هناك حاجة إلى ما يقرب من ٢٥٥ مليون دولار على أساس سنوي، على النحو المذكور في الفقرة ٨٠ من تقرير الأمين العام (A/72/684)، المعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والإزدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة“. وسيتطلب الجزء الأكبر من هذه الاحتياجات موارد خارجة عن الميزانية.

على النحو المطلوب في الفقرة ١١ من مشروع القرار، تأمل الأمانة العامة في تلقي تبرعات مقدما خلال عام ٢٠١٨ من أجل الإسراع في بدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. بموجب أحكام الفقرة ١٠ من مشروع القرار المتعلقة بالتمويل من خلال ترتيبات تقاسم التكاليف التي تطبقها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وسيتم تقييم حصة الأمانة العامة في الميزانية البرنامجية. وتشير التقديرات إلى أن حصة الأمانة العامة من ترتيبات تقاسم التكاليف مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠١٩ ستكون في حدود ١٣ إلى ١٦ مليون دولار. وإن الأمانة العامة ليست في موقف يسمح لها بتقديم بيان مفصل بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية قبل وضع الصيغة النهائية لخطة التنفيذ، حيث

يتطلب تفعيل ترتيبات التمويل إجراء مشاورات مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٣ من مشروع القرار.

إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/72/L.52، سيتم وفقا للإجراءات المعمول بها، تقديم المتطلبات المتعلقة بحصة الأمانة العامة من ترتيبات تقاسم التكاليف مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الجمعية العامة للموافقة عليها في دورتها الثالثة والسبعين، كتقديرات منقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ فيما يتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الجزائر بصفته الميسر المشارك الأول.

السيد بوقدوم (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): بصفتي الميسر المشارك الأول، اسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر إلى جميع الدول الأعضاء – من الممثلين الدائمين إلى الممثلين الملتزمين الذين وقفوا بحزم وبشكل بناء لدعم تحقيق نتيجة طموحة لمشاوراتنا. وأنا ممتن لعزمهم على متابعة التغيير الطموح وروح التوفيق التي تحلوا بها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. ويسرني أيضا دعمهم للسفير بيترسن وأنا كميسرين مشاركين خلال هذه العملية البالغة التعقيد.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ونائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، على رؤيتهما ودعمهما الذي لا يتزعزع على طول الطريق. لقد قاما مع فريقيهما، بدور فعال في مساعدة الدول الأعضاء على رسم أفضل طريق نحو التغيير. وتمكنا من ترجمة دعوات الدول الأعضاء إلى منظومة أمم متحدة إنمائية تتسم بمزيد من الاستراتيجية والفعالية والكفاءة والخضوع للمساءلة إلى أفكار وخيارات لتنظر فيها الدول الأعضاء. وأثني على قيادتهما، وأنا ممتن حقا لالتزامهما المستمر بخدمة حكومات وشعوب العالم.

كما أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بشكر خاص إلى رئيس الجمعية العامة لكونه حليفا ومؤيدا حاسما في هذه العملية. سيدي الرئيس، إن التزامكم بكفالة التوصل إلى نتيجة ناجحة ومشاركتكم في التوصل إلى توافق في الآراء سمح لنا بالاتفاق على المشروع النهائي للقرار النهائي، A/72/L.52.

إن مشروع القرار يمثل بداية عهد جديد – جيلا جديدا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظاما منشطا للمنسقين المقيمين ودعما إقليميا مجددا، وفقا للاحتياجات على الصعيد القطري والتغييرات على المستوى العالمي من أجل منظومة إنمائية للأمم المتحدة أكثر تكاملا وخضوعا للمساءلة، ومن أجل دعم أفضل من الدول الأعضاء لهذا النظام في جهوده. ويمثل مشروع القرار خطوة أولى في اتخاذ قرارات جريئة جديدة تتطلب عملا جماعيا لانتقال سلس. إننا نتطلع إلى إجراء تبادل منتظم للآراء طوال عملية التنفيذ، وتحسينه إذ نمضي قدما، لا سيما فيما يتعلق بخطة التنفيذ لتنشيط نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك ترتيباته التمويلية.

وستكون المذكرة التقنية التي قدمتها الأمانة العامة لتوضيح أجزاء من مشروع القرار أحد المدخلات الرئيسية لخطة التنفيذ. ومما يشجعنا أن كل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال فريق الأمم المتحدة الإنمائي، سيكون مشاركا بالكامل بشكل بناء في عملية التنفيذ هذه. وسيكون استعراض تنشيط نظام المنسقين المقيمين خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة كذلك معلما بارزا على طريق بناء نظام قوي ونزيه ومُمَكَّن مدعوم بتمويل كاف ومستدام.

وبعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن أحر امتناني للميسر المشارك، السفير بيترسن، ممثل الدانمرك، وفريقه على التعاون الممتاز والبناء الذي جظينا به خلال الشهر الماضي. كما أرجو له شفاء عاجلا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الدانمرك بصفته الميسر المشارك الثاني.

السيد بيترسن (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بوقدوم على كلماته الرقيقة. وأتشاطره تماما رأيه في تعاوننا الممتاز، ولذلك أتقدم بخالص الشكر له ولفريقه على التعاون المثمر جدا.

كما إن هذا ليس تعليلا للتصويت، ولكني كذلك أكرر امتناننا العميق لجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة على المشاركة النشطة والروح البناءة التي أبدوها خلال مشاوراتنا الأخيرة. كما أشكر الرئيس لايتشاك على ثقته فينا وتكليفه إيانا بمهمة المشاركة في تيسير هذه المفاوضات وعلى دعمه الذي لا يعرف الكلل. وكذلك نشكر الأمين العام ونائب الأمين العام، إلى جانب فريقيهما، اللذين كانت جهودهما الدؤوبة لتكييف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع احتياجات اليوم وتحدياته، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مثار إعجاب حقيقي. وكانت هذه فرصة فريدة، ونرى أننا محظوظون أنها أتيحت لنا. وأعتقد أن الجميع قد ارتقوا إلى مستوى الفرصة المتاحة.

واليوم، إن لم يكن يوما تاريخيا، فإنه بالفعل يشكل خطوة هامة جدا في مسيرة طويلة نحو عام ٢٠٣٠، الذي بدأ باتفاقنا على أهداف التنمية المستدامة. ومشروع قرار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات المعروض علينا (A/72/L.52) يمثل خطوة هامة أخرى في ذلك الطريق. والطموح للتغيير الذي سنعتمده اليوم يضاهي طموح خطة التنمية الجديدة. ويجب أن تتضافر جهودنا الآن لدعم تنفيذ مشروع القرار الجديد بغية التأكد من أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تصل إلى كامل إمكاناتها من أجل توفير أفضل دعم ممكن للدول الأعضاء في تنفيذ خطة ٢٠٣٠. ويجب أن يتميز النظام الذي نريد بالتعاون والاتساق والاستجابة والفعالية والكفاءة والخضوع للمساءلة.

وكما نعلم، فإن الزمن يمضي. فقد مرت ثلاثة سنوات بالفعل على البدء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتدعو الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال مشروع القرار هذا، إلى أن تعمل بموجب أحكام مشروع القرار في أقرب وقت ممكن. ونحن على ثقة من أنه مع الالتزام القوي للأمين العام وقيادة نائب الأمين العام لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبتصميم جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سنكون قادرين على الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تنتظرنا.

ولذلك، أعتقد أنني أتكلم باسم جميع الوفود عندما أعرب عن الالتزام بدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جهودها. وكما ذكر الرئيس لايتشاك، فإن التعاون المتعدد الأطراف هو دائما يمثل توازنا بين الكفاءة المثلى والشرعية المثلى أو القصوى. وإذ قد تكون هناك آراء مختلفة بشأن كفاءة هذه التوصيات، فإنني أعتقد أنه يمكننا القول بالفعل بأنها تتسم بالشرعية القصوى لأنها مدعومة من قبل جميع الدول الأعضاء. وهذا يوفر لنا أفضل محفل للمضي قدما. وكذلك أشارك شريكي في التيسير في التشديد على أهمية استخدام المذكرات التقنية في هذه العملية كموجهات في تنفيذ خطة تنشيط نظام المنسقين المقيمين في سياق عملية الإصلاح ككل، ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في هذه الجهود مع جميع الدول الأعضاء. لنوحد جهودنا في جعل الطموحات الكبيرة لخطة ٢٠٣٠ ولمشروع القرار هذا حقيقة واقعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في التكلم شرحا للموقف قبل اعتماد مشروع القرار. هل لي أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح اتقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة إكلس – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد كانت إحدى الأولويات العليا لحكومة الولايات المتحدة، خلال العام الماضي، تسليط الضوء

على الأمم المتحدة وترك الشعب الأمريكي يقرر بنفسه بشأن قيمة المنظمة. وأنا أعرف العديد من المشاركين في هذه القاعة الذين يشعرون بنفس الطريقة. وعلينا جميعا أن نظهر لمواطنينا استثمارهم في الأمم المتحدة، سواء كان بلدهم يساهم بدولار واحد أو بـ ٢٢ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة.

وهذا ينطبق بشكل خاص على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تشكل الولايات المتحدة فيها أكبر المستثمرين. ففي كل عام، نساهم بمبلغ ١,٧ بليون دولار لكل شيء من تحسين التعليم إلى تمكين النساء والفتيات إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويفعل الشعب الأمريكي ذلك لأننا نريد العمل مع الأمم المتحدة للمساعدة على جعل العالم أكثر استقرارا وازدهارا لنا جميعا.

واليوم نتخذ خطوة هامة نحو تحقيق ذلك الهدف من خلال تطوير منصة للأمم المتحدة أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة وقدرة على الاستجابة وكفاءة، تفي بالغرض. ويغير مشروع القرار المعروض علينا (A/72/L.52) الطريقة التي تنظم بها الأمم المتحدة أنشطتها الإنمائية وتديرها. وتسند الدول الأعضاء إلى الأمين العام مسؤوليات جديدة وهامة تتعلق بالرقابة وتنسيق عمل الأمم المتحدة الإنمائي في جميع أنحاء العالم. والأمر الآن متروك للأمين العام ليكفل المساءلة لمنظومة إنمائية أكثر فعالية وأكثر كفاءة.

وتتوقع الولايات المتحدة أن تقود الإصلاحات التي نعتمدها اليوم إلى قدر أقل من البيروقراطية ونفقات عامة أقل وتحسن في الأداء وتحسن في مرونة وكالات الأمم المتحدة للتصرف بسرعة عند الاقتضاء. وتنفيذ هذه التغييرات لن يكون سهلا، لا سيما عندما نتكلم عن العشرات من كيانات الأمم المتحدة ذات الولايات والهياكل ومصادر التمويل المختلفة. وللمضي قدما، يتعين على وكالات الأمم المتحدة التركيز على ولاياتها الأساسية ومزاياها النسبية ومواجهة خيارات صعبة بشأن الأنشطة ذات الأولوية المنخفضة. وسيتطلب إنجاز هذه الإصلاحات التزامات من جانب الدول الأعضاء وموظفي الأمم المتحدة بمواصلة هذه العملية إلى النهاية. وإذا قدر لنا النجاح، فإننا لا نوفر أموالا فحسب، بل سننشئ نظاما أكثر استجابة للجهات التي تحتاجه أكثر من غيرها.

ويجد مشروع قرار اليوم من الزيادات في الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا أمر بالغ الأهمية إذ أننا تجنبنا زيادة بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار في ميزانية المنظمة العادية مقارنة بما كان معروضا في البدء. ففي الحكومة، غالبا ما يكون من السهل أن نعتقد أن المزيد من المال هو السبيل إلى حل المشكلة، ولا سيما عندما ننشئ شيئا جديدا لحلها، ولكن عندما ننظر بصورة أوثق ونكون أكثر إبداعا، نجد أن هناك طرقا لتمويل عمل الأمم المتحدة، بدلا من مطالبة دافعي ضرائبنا بتحمل قدر أكبر من العبء.

إن حقيقة اجتماعنا لاعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، تبعث بإشارة إيجابية قوية. ومن أجل ذلك لا بد لي أن أتوقف لحظة للإعراب عن عميق امتناننا للميسرين المشاركين، السفيرين صبري بوقدوم وإب بيترسن. فمعا، التزمنا بتمكين الأمين العام من إجراء تغييرات هامة. والنجاح في إصلاح التنمية هدف ينبغي أن يوحدنا. وتقدر الولايات المتحدة عمل الأمين العام، ونائب الأمين العام، وموظفيهم، والميسرين المشاركين وجميع الدول الأعضاء التي أوصلتنا جهودها البناءة إلى هذه المرحلة. ونتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع الأمين العام وفريقه والدول الأعضاء الأخرى من أجل التحقيق الكامل لقيمة هذه التغييرات.

السيد لال (الهند): سنعتمد اليوم مشروع قرار تاريخي (A/72/L.52) ربما يعزز كفاءة وفعالية جهود التوعية الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة إلى حد كبير. وبوصفها بلدا ناميا ومن الأعضاء المؤسسين لمجموعة الـ ٧٧ ما برحت الهند تشارك منذ

وقت طويل في السعي إلى تحقيق البرنامج الإنمائي في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. ولذلك فإن من مصلحتنا نجاح تلك الجهود. لقد كان إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الاقتراح الأول ضمن ثلاث مجموعات من مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام في العام الأول من توليه المنصب ابتداءا من العام الماضي. ونشكر الأمين العام على تقديم مقترحات إصلاحية. ونتوجه بالشكر أيضا إلى نائبة الأمين العام وفريقها على جهودهم الدؤوبة لأجل التوصل إلى توافق في الآراء.

فمن ناحية، تنبثق مقترحات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن رغبتنا الجماعية في تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحسين قدراتها التنفيذية، لا سيما في سياق فهم أكثر شمولا للتحديات العالمية التي نواجهها كما يتضح في خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، تأتي هذه الاقتراحات في وقت تشهد فيه الأمم المتحدة سيناريو شح الموارد. وقد كان ذلك التناقض الصارخ بين الاحتياجات إلى الموارد بالمقارنة إلى احتمال توافرها موضع اختلاف رئيسي في المناقشة المستمرة إلى اليوم.

ومنذ البداية، قدمنا دعما قويا لمقترحات الأمين العام الداعية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان القصد أن تحظى مقترحات الأمين بشأن توزيع السلطات والمساءلة في إطار منظومة الأمم المتحدة، تمشيا مع الأولويات الوطنية، بدعم تمويلي معزز وغير مخصص. بيد أنه كان ينبغي إدخال تعديلات رئيسية على مشروع القرار A/72/L.52 بالرغم من حصوله على تأييد قوي من الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية.

فطرائق التمويل المتوخاة في النص الحالي تختلف في طابعها عن المقترح الأصلي للأمين العام. وندرك أيضا أن حجم التمويل ووقت توافره لا يزالان غير واضحين وغير محددين في هذه المرحلة. ومن المرجح أن ينطوي تعزيز تقاسم التكاليف المقترح بين مختلف الوكالات وكذلك الرسوم المفروضة على التبرعات والتمويل المخصص على قدر كبير من الغموض واحتمالات النقص.

ونرحب في ذلك السياق بالتأكيدات التي سجلها الميسران المشاركان للتو فيما يتعلق بالمذكرة الفنية التي قدمتها الأمانة العامة في وقت سابق ثم قدمها الميسران في صيغة رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ لكي تكون أساسا لتعديل طرائق التمويل المتوخاة في مشروع القرار لدعم التغييرات في هيكل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولاحظنا أيضا أن التفسير الذي قدمته إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة قد قدم منذ فترة قصيرة مضت.

ونؤيد مشروع القرار ونتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام عن تنفيذه. ونلاحظ أيضا أن الاستعراض الشامل لإصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي سيقدم خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وما زلنا ملتزمين بالتعاون البناء مع الأمانة العامة وجميع شركائنا لضمان المضي قدما بهذه الإصلاحات.

وما تزال التنمية المستدامة تشكل عنصرا أساسيا للسلام والرخاء الجماعيين في عالمنا المعولم هذا. ويحدونا الأمل في أن تعمل عموم العضوية والأمانة العامة معا لتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومساعدة البلدان النامية في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نبت الآن في مشروع القرار المعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/72/L.52؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.52 (القرار ٢٧٩/٧٢).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): لقد عدت لتوي من مالي، إلا أنني رغبت أن أكون هنا لأشكر جميع الحاضرين شخصيا على قيادتهم ومشاركتهم وروحهم البناءة، بصفتهم ممثلي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالميسرين المشاركين، السفير صبري بوقدوم ممثل الجزائر، والسفير إيب بيترسن الممثل الدائم للدانمرك. وقد كانت جهودهم الدؤوبة ضرورية للغاية للنجاح المشترك الذي حققته الدول الأعضاء في هذه العملية الحكومية الدولية.

ويسهم اعتماد القرار ٢٧٩/٧٢ اليوم في إحداث التحول الأكثر طموحا وشمولا في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مدى العقود. فهو يرسي الأسس لإعادة وضع التنمية المستدامة وجعلها محورا لجهود الأمم المتحدة، ويعطي معنى عمليا لالتزامنا الجماعي بالنهوض بأهداف التنمية المستدامة للجميع وفي أنحاء العالم قاطبة، مع القضاء على الفقر باعتباره هدفا أول لها، وبحيث لا تسمح بتخلف أحد عن الركب كما نقول دائما. وهذا هو جوهر الأمر. وفي نهاية المطاف، فإن الإصلاح معني بتوفير الآليات اللازمة لإحداث تغيير حقيقي في حياة الناس.

لقد اتسمت الجمعية العامة بوضوح ولايتها في إنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتقوية استثمارنا البشري علاوة على الاستثمار في الكوكب والسلام والرخاء. وسوف تسترشد المنظومة بأسرها وفي جميع الخطوات التي تتخذها بالملكية الوطنية والتركيز القوي على المساءلة وتحقيق النتائج. وستكون أفرقتنا في الميدان أكثر قدرة الآن على تكييف وجودها وقدراتها ومهاراتها واستجاباتها عموما على أولويات العضوية. وسنسعى إلى إقامة شراكات أقوى مع الحكومات، فضلا عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وغيرها بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز جهودنا.

وسوف تحدد أدوات تخطيطنا المشترك في البلدان، بما في ذلك – إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية – الأولويات والاحتياجات القطرية بشكل أفضل. ويمكن للأعضاء التعويل على المنسقين المقيمين لما يتمتعون به من حياد وقدرات ولسريان التنمية في حمضهم النووي، فضلا عن تفانيهم في توفير الاحتياجات اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال الاستفادة من الخبرات والمهارات والمعارف المتوفرة على نطاق المنظومة برمتها.

وإني لشديد الاعتزاز بجميع المنسقين المقيمين البالغ عددهم ١٢٩ منسقا الذي يعملون جاهدين في ١٦٥ بلدا في جميع أنحاء العالم ورغم كل الصعاب في بعض الحالات. ولا ريب أن مهمة المنسق المقيم لمن أصعب الوظائف في الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن الهياكل المتوفرة لدينا اليوم على الصعيد القطري تعوّل بصورة مفرطة على الشخصيات وحسن نواياهم في منظومة لا تكافئ التعاون دائما. ويمكننا الآن التغلب على عجز تاريخي في تنسيق مهامنا وإضفاء طابع مؤسسي على ما يصلح على نطاق المنظومة برمتها.

وأعوّل من جانبي على دعم الدول الأعضاء في توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لتنشيط نظام المنسقين المقيمين بقيادة وطنية ومحوره الإنسان. وكما يعلم الممثلون، فإنني أفضّل تمويل نظام المنسقين المقيمين عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة لأجل ضمان التنبؤ به واستدامته وملكيته من قبل جميع الدول الأعضاء. ويعدُّ حل التمويل المختلط الذي قدمه الميسران المشاركان أفضل البدائل الممكنة. ويمكنه – عن طريق الجمع بين المصادر المختلفة – تنويع قاعدة التمويل وتعزيز احتمالات التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به. وإني لممتن وشاكر لكل ما قاما به من عمل في ذلك الصدد.

وباستطاعة الأعضاء أن يعوّلوا على الأمانة العامة وعلى التزامي الشخصي ببذل قصارى جهدنا لضمان نجاح تنفيذ ذلك النموذج. ولكن علينا أيضا أن نضع في الاعتبار أن النجاح سيتوقف إلى حد كبير على سخاء الأعضاء والتزامهم المستمر. وبالتالي، أناشدهم بتقديم الدعم الفوري حتى نتمكن من بدء العمل بسرعة واقتدار في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وأدرك أننا بحاجة الآن إلى العمل على طرائق تنشيط نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك ترتيبات تمويله. وسأقدم قبل نهاية الدورة الحالية خطة للتنفيذ لمعالجة هذه المسائل. وسنواصل التشاور بشكل وثيق مع الأعضاء أثناء وضع خطة التنفيذ والانتقال إلى المرحلة الانتقالية.

وستحل علينا قريبا السنة الرابعة من خطة عام ٢٠٣٠ وعلينا ألا نضيّع الوقت. ونحن ملتزمون بتعجيل عملية التحول بالتعاون الوثيق مع الجمعية – ولصالح أعضائها – بالنيابة عن الشعوب. ومع أن التغيير ليس سهلا أبدا، فإن بالإمكان إدارته بصورة حسنة وجعله شاملا حتى نضمن سلاسة عملية الانتقال وتحقيق نتائج ملموسة. فذلك هو التزامنا. ويمكن للحاضرين التعويل على قيادتي وعلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز جهودهم والوفاء بطموحاتهم.

أطلب من الوفود أن تواصل تصميمها بدعم التغيير من خلال الهيئات الإدارية للوكالات والصناديق والبرامج، ومن خلال عواصمها، في علاقاتها الثنائية مع كل كيان. وسأعمل على الفور على إنشاء فريق انتقالي تحت قيادة نائبة الأمين العام لتنفيذ قراراتها. وسيعمل الفريق بنفس الطريقة المفتوحة والشفافة والشاملة التي أجرينا بها هذه العملية حتى الآن، وسيكفل إدماج صناديقنا وبرامجنا ووكالاتنا المتخصصة.

أشكر الممثلين على تصميمهم وعزمهم. لقد أظهروا أن توافق الآراء والطموح يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب. وقاموا بذلك لأنهم يعلمون أن منظومة أمم متحدة إنمائية أقوى، تصب في مصلحتنا المشتركة. وهذا يعني تحقيق المزيد من النتائج للشعوب، والمزيد من القيمة مقابل المال. دعونا نبني على هذا الإنجاز. لنواصل جهودنا من أجل كل أولئك الذين ينظرون إلينا بالأمل في تحسين حياتهم في عالمنا الذي يزداد تعقيدًا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات شرح الموقف، أود أن أذكّر الوفود بأنها محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إدريس (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام ونائبة الأمين العام ووكيل الأمين العام.

يسعدني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد أصبح إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الآن مسألة ضرورة لم يعد من الممكن تأخيرها. غير أنه لكي ينجح الإصلاح، لا بد من الشروع في عملية لا تقل أهمية، تتمثل في تغيير عقلية ثقافة العمل داخل منظومة الأمم المتحدة. لأننا، لكي نحقق الاتساق على نطاق المنظومة، نحتاج إلى أن نبني معا الثقة المتبادلة على نطاق المنظومة. وفي وقت يشهد تحديات جماعية كبيرة، تواجه المجتمع الدولي، يجب التأكيد على محورية مسألة التنمية.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة قرارها التاريخي ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لتحقيق التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وحدد القرار خريطة طريق للدول الأعضاء لتحسين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بحيث تكون أكثر استراتيجية وخضوعا للمساءلة وشفافية وفعالية وكفاءة واتساقا، مما يجعل المنظومة في وضع أفضل لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي هذا السياق، قدم الأمين العام رؤيته ومقترحاتها الملموسة في تقريريه في شهري حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر (A/72/124 و A/72/684)، بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعيّن رئيس الجمعية العامة بعد ذلك الميسرين المشاركين، السيد صبري بوقدوم الممثل الدائم للجزائر، والسيد إيب بيترسن، الممثل الدائم للدانمرك، لقيادة المشاورات الحكومية الدولية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الميسرين المشاركين، على ما بذلاه من جهود شاقة لتوجيه سائر الدول الأعضاء إلى اعتماد نص توافقي.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، شاركت مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذه المفاوضات بنشاط وبطريقة بناءة، من أجل ضمان أن يعكس القرار المعتمد أفضل أثر للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن الاستعراض هو الإطار التوجيهي لتنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢، بما في ذلك فيما يتعلق بتلك القضايا التي لم يتم تناولها بشكل صريح فيه. إن المجموعة راضية عن نتائج هذه المفاوضات، حيث أن الكثير من شواغل المجموعة قد أُدرجت في النص. ويحتفظ القرار بالتركيز الإنمائي لنظام المنسقين المقيمين، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بوصفه الهدف العام. ويضمن كذلك أن يكون الغرض من المنسقين المقيمين هو التنفيذ الفعال والمنسق لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحت الإشراف والملكية الوطنيين.

وفي هذا الصدد، نود أن نلاحظ أن القرار ينص صراحة على أنه ينبغي إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووضعه في صيغته النهائية بالتشاور التام والاتفاق مع الحكومات الوطنية من خلال حوار مفتوح وشامل بين الحكومة المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ووفقا للسياسات والخطط والأولويات الوطنية الإنمائية واحتياجات البلد. ويطلب من الأمين العام أن يعمل من خلال مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وبالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية لتحديد المعايير المناسبة فيما يتعلق بوجود أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتشكيلها، استنادا إلى الأولويات الإنمائية والاحتياجات الطويلة الأجل للبلد. ونود أن نشير في هذا الصدد إلى أن المعايير التي سيتم وضعها في المقر يجب أن تقوم بإفادة ودعم جوهر مقترح الأمين العام، لا المساس به، الذي يتمثل في إنشاء نظام قائم على الاحتياجات. كما ينص على أنه ينبغي للمنسق المقيم أن يقدم تقريراً إلى الأمين العام وإلى الحكومة المضيفة بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبالتالي ضمان مساءلة الحكومات الوطنية وكفالة الملكية والقيادة الوطنية للعمليات الإنمائية، ودعم البلدان النامية في سلوك مسارات إنمائية تلائم ظروفها الوطنية الخاصة.

غير أنه من المهم أيضا اغتنام هذه الفرصة لإثارة بعض شواغل المجموعة. لدينا جميعا مصلحة ثابتة في التنفيذ الناجح للقرار، ومن رأينا أن إثارة هذه الشواغل الآن والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن ما يترتب عليها، من شأنه أن يسهّل الترجمة الصحيحة في الوقت المناسب للقرار إلى التزامات قابلة للتنفيذ لجميع الهيئات لإدارية عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ونلاحظ أن الدول الأعضاء في المجموعة ستتحمل العبء الأكبر من التكلفة إذا تم تنفيذ القرار بشكل سيئ، مع تحمل أضعف البلدان وأصغرها لتلك التكلفة. وقد ارتقينا طوال هذه العملية الشاقة، إلى مستوى مسؤولياتنا. هذا هو واجبنا. وسنؤكد مستقبلا، الحاجة إلى ضمان المساءلة المتبادلة، هذا هو حقنا. واسمحوا لي أن أبرز بعض الشواغل المتعلقة بتنفيذ القرار.

أولا، نحن بحاجة إلى ضمان الشفافية والشمولية عند صياغة خطة التنفيذ لبدء نظام المنسقين المقيمين المنشط. وفي هذا السياق، يتعين على الأمين العام إجراء مشاورات دورية وتقديم إحاطات منتظمة إلى الدول الأعضاء عند صياغة الخطة المذكورة، مع احترام الأفكار التي أعربت الدول الأعضاء عنها، وخاصة

البلدان النامية. ويجب أيضا أن تتاح للدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى خطة التنفيذ وتقديم إسهاماتها إلى الأمين العام.

ثانيا، يجب أن نضمن المساءلة أمام الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تطلب مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى الأمين العام أن يرصد عن كثب تنفيذ الخطة المذكورة في الميدان ويقدم تقريرا إلى الدول الأعضاء من خلال التحديثات المنتظمة عن التقدم المحرز فيما يخص المكاسب التي تحققت.

ثالثا، يتعين أن يكون تنفيذ الخطة قائما على البيانات. يجب أن تقدم الأمانة العام البيانات إلى الدول الأعضاء في كل مرحلة من مراحل العملية.

رابعا، يجب عدم تجاوز إجراءات اللجنة الخامسة ويجب احترامها في جميع الأوقات. ويتوخى ترتيب تقاسم التكاليف أن تأتي إسهامات الأمانة العامة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. يجب النظر بدقة في هذا العنصر من ترتيبات تقاسم التكاليف في سياق اللجنة الخامسة في إطار القواعد المقررة.

خامسا، يجب أن تتم إعادة تقديم الوثيقة الاستراتيجية تمشيا مع الولاية الأصلية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

وأخيرا، تعتقد المجموعة أن المذكرة التقنية التي عُممت على الدول الأعضاء فيما يتعلق بتمويل نظام المنسقين المقيمين المنشط تشكل جزءا لا يتجزأ من الفهم الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق باعتماد القرار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن توجه المذكرة التقنية عملية التنفيذ. ويجب أن تحتفظ خطة التنفيذ باستبعاد الرسوم المفروضة على التعاونبين بلدان الجنوب، وإسهامات الحكومات المحلية، وألا تبالغ في تقدير دور المكاسب التي تتحقق نتيجة زيادة الكفاءة كمصدر للتمويل.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أن اتخاذ القرار هو بداية عملنا الجماعي بشأن عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في هذا العام. والمشاركة النشطة من جانب جميع الوفود مطلوبة لكي نتمكن من ضمان التنفيذ الناجح للاستعراض وللقرار على حدّ سواء للتأكد من أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع أفضل لتلبية احتياجاتنا الإنمائية جميعاً. وإننا ندرك جيداً أن الرحلة الشاقة لإعادة تكييف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي شرعنا فيها هي عملية إصلاح مستمرّة وأنها تتطلب التعاون الوثيق بين مجموعة الـ ٧٧ والصين، إلى جانب شركائنا، والأمانة العامة.

وباتخاذ القرار ٢٧٩/٧٢، أبدينا تضامننا دعماً لتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ونعتقد أن الأمانة العامة ستتصرف وفقاً لنص وروح القرار في دعم البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الاحترام الكامل لتوليها مقاليد الأمور والقيادة على الصعيد الوطني. وقد حان الوقت الآن للوفاء بالوعود.

بعد أن أدليت بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أبدي ملاحظة موجزة لا تمثل موقفاً للمجموعة أو بياناً وطنياً. إنها وببساطة ملاحظة شخصية. اليوم هو ٣١ أيار/مايو. ومن قبيل الصدفة الحسنة أو المؤسفة، فقد ولدتُ في هذا اليوم، ٣١ أيار/مايو. وسيكون التنفيذ الناجح لهذا القرار أثمن هدية وأكثرها استحسانا لدي.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أتمنّى للسفير إدريس عيد ميلاد سعيداً.

وتود مجموعة الدول الأفريقية أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتودّ المجموعة الأفريقية أن تُشيد بجهود الميسرين المشاركين، السيد صبري بوقدوم، الممثل الدائم الجزائر، والسيد إيب بيترسن، الممثل الدائم الدانمرك، اللذين قادا المشاورات الحكومية الدولية بشأن القرار ٢٧٩/٧٢، المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم

المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وتنوه المجموعة أيضاً بالالتزام الثابت للأمين العام ونائبة الأمين العام بأن تبدأ عملية الإصلاح. وتودّ المجموعة أيضاً أن تُهنّئ جميع الأطراف والدول الأعضاء والأمين العام وفريقه على اتخاذ القرار بعد مشاركة وحوار مستمرين.

وتعتقد المجموعة الأفريقية أنه ليس هنالك وقت لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أفضل من الآن، لا سيما فيما يتعلق بالنجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونعتقد أنه إذا كان لأي خطة تنمية أن تنجح في الأمم المتحدة، فثمة حاجة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة بكاملها. ونحن ممتنون لأن القرار يعبر، إلى حد كبير، عن بداية ذلك التغيير. وتُدرك المجموعة الأفريقية أن القرار ليس سوى الخطوة الأولى في عملية الإصلاح، حيث أن المرحلة المقبلة والأهم هي تنفيذ الإصلاح، الأمر الذي سيتطلب المزيد من المشاركة والتنسيق والالتزام. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الدول الأعضاء إلى التعاون الكامل لكفالة سلاسة تنفيذ هذا الإصلاح.

وبما أن إثيوبيا من بين البلدان التي تحتاج بصورة عاجلة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أود أن أؤكد أن المجموعة الأفريقية تود أن ترى وجوداً محسّناً وكفؤاً وفعالاً وشفافاً وقائماً على الاحتياجات للأمم المتحدة في بلداننا، بالتعاون التام مع السلطات الوطنية وبالتشاور معها. وندركُ أن من الصعب فصل قضايا التنمية عن الأزمات العالمية الراهنة متمثلة في الإرهاب والاضطرابات السياسية والهجرة وتغير المناخ والفقر الذي يعصف بالبلدان النامية. ومع ذلك، لم يعد بوسعنا أن نتحمّل التخلف عن الركب في تنفيذ خطة التنمية. ونعتقد أن الوقت مناسب لهذا الإصلاح. وسنأخذ هذه المسائل بعين الاعتبار بصورة متأنية ونعالجها.

لا بد لي من القول بأننا أوضحنا، منذ بداية العملية، أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أمر بالغ الأهمية للمجموعة الأفريقية، وقد شاركت المجموعة الأفريقية بصورة بناءة في هذا الصدد، خلال المفاوضات بشأن القرار، وتحلت بأقصى قدر من المرونة طوال العملية، بشكل رسمي وغير رسمي على السواء، من أجل ضمان أن يكون القرار معبرا عن مصالح الجميع وتوافق الآراء حوله. ولذلك، ترحّب المجموعة بنتائج المفاوضات.

ويؤكّد القرار حقيقة أن التنمية ستظل محور تركيز نظام المنسقين المقيمين، وأن القضاء على الفقر سيظل هدفه الأساسي. ويسرّنا أنه يكفل أيضاً ضرورة أن يفي المنسقون المقيمون بغرض تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحت القيادة الوطنية وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، ونشير أيضاً إلى أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات هو الإطار التوجيهي لتنفيذ القرار، بما في ذلك المسائل التي لم تُعالج صراحة فيه. ونودّ، في هذا الصدد، أن نؤكّد مجدداً أن القرار ينص صراحة على أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي إعداده ووضعه في صورته النهائية بالتشاور الكامل مع الحكومات الوطنية وبالاتفاق معها من خلال حوار مفتوح وشامل للجميع بين الحكومة المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ووفقاً للسياسات والأولويات الإنمائية الوطنية والاحتياجات القطرية.

ولضمان مساءلة الحكومات الوطنية وكفالة امتلاك زمام عملية التنمية وقيادتها على الصعيد الوطني، يبرز القرار أيضاً أن المنسق المقيم ينبغي أن يُقدّم تقارير إلى الأمين العام وإلى الحكومة المضيفة بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ونعتقد أن هذا سيكفل زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

أخيراً، أودّ أن أكرر أن المجموعة الأفريقية ملتزمة بعملية الإصلاح هذه، وستعمل بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة على ضمان تنفيذها الكامل.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلّم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم أقل البلدان نمواً.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بصفته رئيسة مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما نتمنى له عيد ميلاد سعيداً.

ونهنّئ جميع الدول الأعضاء على الاختتام الناجح للعملية المعقدة والمضنية المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ونشكر الأمين العام وفريقه، بقيادة نائبة الأمين العام، على التواصل الدائم مع الدول الأعضاء من أجل الخروج بقرار تطلعي وعملي المنحى مع تولي مقاليد الأمور بصورة جماعية. ويستحق الميسّران المشاركان ثناء خاصاً على ثباتهما ومثابرتهما، الأمر الذي أدى إلى نجاح المفاوضات.

ويُسعدنا أن نشير إلى أن القرار ٢٧٩/٧٢ يجسّد العديد من الأولويات الرئيسية لأقل البلدان نمواً ويتضمن العديد من الأحكام الهامة التي يمكن الاستفادة منها لضمان تقديم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعما مركّزا ومحدد الأهداف لأقلّ البلدان نمواً. وسيدخل القرار، وقد اتّخذ الآن، مرحلة التنفيذ. ونودّ أن نؤكد مجدداً على أن القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات يجب أن يكون القوّة الموجِّهة خلال مرحلة تنفيذ هذا القرار.

وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، أود أن أشير بصفة خاصة إلى الفقرات ذات الصلة من القرار التي تعترف بالحاجة إلى إعطاء الأولوية لمخصصات أقل البلدان نمواً ودعمها لرفع أسمائها من قائمة هذه البلدان بطريقة يمكن التنبؤ بها بمعرفة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهذه أمور بالغة الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الاهتمام بها على الدوام.

ومن بين الأمور ذات الأهمية الحيوية لأقل البلدان نمواً إعداد إطار عمل متجدد واستراتيجي ومرن وعملي المنحى وموجه نحو النتائج لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد من البلدان، دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أن ثمة حاجة إلى إدماج برنامج عمل اسطنبول بالكامل في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أقل البلدان نمواً بطريقة منسقة وتآزرية.

ونأمل أن يفصل هذا صراحة في خطة التنفيذ التي طلب من الأمين العام تقديمها إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة الثانية والسبعين.

كما نتوقع أن يتمتع المنسقون المقيمون وغيرهم من كبار الممثلين القُطريّين في أقل البلدان نموا بما يكفي من الخبرات والمهارات في التحديات والأولويات الخاصة بهذه البلدان، وكذلك في الجوانب المختلفة من برنامج العمل. ونشدد كذلك على أن للوجود القُطري القوي والموسع لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أهمية حيوية لأقل البلدان نموا. فمن شأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المنشطة والمتكاملة والقابلة للمساءلة أن تقطع شوطا طويلا في تنفيذ برنامج العمل. ولن تؤيد أقل البلدان نموا أي تخفيض في الوجود القُطري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أراضيها. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي للاقتراح المتعلقة بنسبة ٥٠ في المائة من الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة أن يستتبع أي أعباء مالية إضافية على جانب أقل البلدان نموا.

وكما ورد في تقرير الأمين العام المعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة“ (A/72/684)، فإن لأهداف التنمية المستدامة ضعيفة الموارد أهمية حاسمة في تسريع وتيرة التنمية في أقل البلدان نموا. ونود أن نرى تنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢ يولي الاهتمام الواجب بذلك الجانب على وجه الخصوص وببذل الجهود للتصدي له.

وتريد مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن ترى تمويلا كافيا ويمكن التنبؤ به ومستداما لنظام المنسقين المقيمين بتوفير

الأموال اللازمة عن طريق الاشتراكات المقررة. ولسوء الطالع، لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء في ذلك الصدد في القرار. غير أننا نطلب من الأمين العام وفريقه، ولا سيما رؤساء الوكالات، الاضطلاع بدور رئيسي في حشد الموارد الكافية لنظام المنسقين المقيمين من أجل كفالة دوره الفعال والمحايد على مستوى القطر. وقد روعيت مقترحات الأمين العام – مثل زيادة الموارد الأساسية إلى مستوى لا يقل عن ٣٠ في المائة من مجموع المساهمات في السنوات الخمس القادمة ومضاعفة كل الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات إلى ما مجمله ٣,٤ بلايين دولار والصناديق المواضيعية الخاصة بكل كيان إلى ما مجمله ٨٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٣ – على النحو الواجب في القرار. إن هذه الأهداف القابلة للقياس الكمي بحاجة إلى متابعة منتظمة، لا سيما في تقرير الأمين العام عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بغية ضمان تنفيذها.

وأخيرا، نود أن نطلب من الأمين العام أن يكفل أن يوفر التقرير السنوي عن الدعم على نطاق المنظومة لأهداف التنمية المستدامة، بيانات ومعلومات مصنفة عن أقل البلدان نموا في كل فصل وأن يتضمن فرعا مستقلا عن أقل البلدان نموا يسلط الضوء على التقدم المحرز في تلك البلدان والتحديات القائمة فيها. ونأمل أن تؤتي الجهود المبذولة في تلك العملية المزيد من الثمار من خلال كفالة أن تكون الإصلاحات التي تحدث في الأجزاء الحاسمة الأخرى في المنظومة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، متسقة بحيث تتحرك المنظومة وتعمل كوحدة من أجل تحقيق التنمية للجميع. ونتطلع إلى منظومة إنمائية للأمم المتحدة تستكمل بكفاءة مجهوداتنا للمضي قدما بالتنمية في بلداننا نحو ذرىً جديدة.

السيد بانايوتوف (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

أولا أهنئ السفير محمد إدريس ممثل مصر بمناسبة عيد ميلاده وأتمنى له النجاح والصحة الجيدة والسعادة الشخصية.

إننا راضون حقا بأن الجمعية العامة قد قررت أن تتخذ بتوافق الآراء القرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. إننا نرى في اتخاذ القرار خطوة أولى كبيرة في عملية تغيير طويلة صوب جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر أهمية وتركيزا على النتائج.

ونود أن نشكر، بحرارة، ونهنئ السفير بوقدوم ممثل الجزائر والسفير بيترسن ممثل الدانمرك، علاوة على فريقيهما، على قيادتهما طوال عملية التفاوض المعقدة. فلولا تفاني الميسرين المشاركين، لما تمكنا من تحقيق هذه النتيجة. ونشيد كذلك بمشاركة الأمين العام ونائب الأمين العام المستمرة وبقيادتهما. ونأمل أن ييسر القرار المتخذ مؤخرا تحقيق خطتهما الإصلاحية الأوسع نطاقا، إذ أننا نرى الجوانب الثلاثة مرتبطة ارتباطا لا ينفصم ويعزز كل منهما الآخر. ويتمثل الغرض الرئيسي منها في جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وأكثر أهمية وأكثر استجابة للتحديات والاحتياجات الناشئة بما يتماشى مع متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن جميع هذه العناصر حيوية في تحقيق رؤية الأمين العام لأمم متحدة تركز على الوقاية.

ونحن مقتنعون بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي ستنشأ نتيجة لتنفيذ القرار ستكون أكثر ملاءمة للغرض من حيث دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن نؤيد تأييدا تاما التدابير المتوخاة في القرار الهادفة إلى تعزيز وظيفة المنسق المقيم وإلى إنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ولا يمكننا المغالاة مهما قلنا في التأكيد على أهمية زيادة التنسيق والاتساق والتآزر والقيمة مقابل المال والشفافية والمساءلة. إن إجراء تقييم للنتائج بصورة مستقلة

وعلى نحو أفضل سيكون أمرا حيويا إذا أريد للأمم المتحدة أن تكون أكثر اجتذابا للمستثمرين المحتملين والحاليين.

ونحن على استعداد لمواصلة عملية الإصلاح من خلال المشاركة النشطة في الحوار بشأن التمويل الذي سيجرى هذا العام في المناقشة بشأن البعد الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٩. ونرى في إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جانبا لا ينفصل عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وننتظر بفارغ الصبر معلومات مستكملة مبكرة بشأن هذه المسألة. ونأمل كذلك في نتيجة ناجحة وطموحة للمناقشة بشأن استعراض القرار ١/٦٨ بشأن ما يسمى بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل مواءمة عمله مع خطة عام ٢٠٣٠.

وعلى الرغم من أن العملية التي أفضت إلى اتخاذ القرار المعروض علينا لم تكن سهلة، فإن الجزء الصعب حقا – مرحلة التنفيذ – سيبدأ الآن فقط. وستضطلع الكيانات التي تشكل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، بدور رائد. ونتوقع منها أن تشارك بنشاط وبسرعة في تلك العملية دعما للبرنامج الإصلاحي للأمين العام. وهذا شرط لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهو يجب أن يكون جهدا يشمل جميع جهود الأمم المتحدة في جميع الوكالات وعلى جميع المستويات. إننا نشجع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المساهمة عن طريق الاستفادة الكاملة من خبراتها وميزاتها النسبية بما يتماشى مع تنوع هياكلها وولاياتها.

كما نسلم بمسؤوليات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولن ننظر فقط في الكيفية التي نمول بها المنظومة، بل كذلك في الكيفية التي نشارك بها في المنظومة. إن من مصلحة الجميع أن تكفل إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتزود جميع الدول الأعضاء بمعلومات كافية عن الأداء على مستوى المنظومة وعلى مستوى الكيانات.

ونتطلع إلى تلقي المعلومات بآخر المستجدات التي نص عليها القرار، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خطة تنفيذ لبدء تنشيط نظام المنسقين المقيمين، فضلا عن نسخة محسنة من الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة التي تشير بوضوح إلى المزايا النسبية والتعاونية لهذه الأجزاء. ومن الضروري أن يبدأ تنفيذ الإصلاحات في أقرب وقت ممكن وأن يشرع الأمين العام ونائبة الأمين العام في تحويل نظام المنسقين المقيمين وفقا لأحكام القرار. ولدينا ثقة كاملة في العملية المقترحة المقبلة.

ويمكن للجمعية العامة والأمين العام، ونائبة الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل أن يعولوا على الدعم والمشاركة المستمرة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في سبيل المضي قدما.

السيدة زاهر (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. إننا نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفي البداية، أشكر الميسرين المشاركين، السفيرين إب بيترسن وصبري بوقدوم، الممثلين الدائمين للدانمرك والجزائر، على التوالي، على تفانيهما وعلى قيادتهما المتميزة وإدارتهما لهذه العملية البالغة الصعوبة. ونشكر من خلالكم، سيدي الرئيس، الأمين العام ونائبة الأمين العام وفريقيهما، على التقارير والمذكرات الإعلامية والورقات التقنية، وعلى وجه الخصوص، على تشاورهم المستمر ومشاركتهم، التي كانت موضع تقدير كبير، والتي مكنتنا من الوصول إلى المرحلة التي نحن فيها الآن.

وإذ يسعدنا أن نتخذ خطوة هامة أخرى في هذه المسيرة الطويلة، يجب علينا أن ندرك أنه لا يزال أمامنا طريق طويل.

يجب أن نتذكر دائما أننا لا نستطيع القيام بذلك بمفردنا؛ بل يجب علينا القيام بذلك معا، وبعزيمة جماعية.

إن إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة ليست إصلاحا لمرة واحدة. بل إنه يتطلب دراسة متأنية وتحركات استراتيجية، لا سيما من جانب البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما البلدان المتخلفة كثيرا عن الركب، على غرار الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى التي تمر بحالات خاصة. ويمكن أن يعني هذا تنفيذ أو عدم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالنسبة لنا، والأهم من ذلك، تنفيذ هدفنا المتعلق بالقضاء على الفقر وتحسين حياة كل مواطن، بغض النظر عن مكان عيشه.

إننا نؤمن بعملية تعددية الأطراف ونقدر أنه في إطار هذه العملية، يجب أن تكون هناك مرونة. ومع ذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا أن البلدان ليست مجبرة على التحلي بالمرونة المفرطة، على حساب مصلحتها. ويشكل القرار ٢٧٩/٧٢ مثالاً على هذه المرونة الموسعة، لأننا جميعاً نعلم أن وجود آلية تمويل مستقرة ومستقلة وثابتة، لنظام المنسقين المقيمين أمر بالغ الأهمية.

إن الصيغة المعروضة علينا ليست مثالية. ويحدونا الأمل في أن يقوم الأمين العام، حسب الاقتضاء، باستعراض وتوفير خيارات التمويل لدعم نوع النظام الذي نتصور أن يكون الأفضل لتسهيل تنفيذ البلدان لخطة عام ٢٠٣٠. ومع اقتراب عام ٢٠٣٠ بسرعة، وكون عامل الوقت قد أضحى ضروريًا، قد يميل المرء إلى التسرع في الأمور وإجراء ترتيبات مخصصة، ولكن في الواقع، فإن الوقت مناسب لنا لكي نصبح أكثر تركيزًا وأكثر استراتيجية من أجل ضمان عدم استمرار هدر كل طاقاتنا على إعادة تنظيم وإعادة تعديل النظام، بل أن نركز بدلا من ذلك على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتقديمها لشعوبنا.

ولذلك، نواصل دعوة الأمين العام إلى الإبقاء على موقفه بشأن الشفافية والمساءلة والشمولية في الوقت الذي يحاول فيه صياغة أفضل الخيارات للنظر فيها. ونعتقد أيضا أنه ينبغي التشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وجميع الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل ضمان التوصل إلى نتيجة أكثر نجاحا.

بالنسبة إلى أولئك الذين يتلقون خدمات من مختلف المكاتب القطرية، فإن عملية الإصلاح ستحتاج إلى معالجة التحديات المرتبطة بسياق التشغيل الفريد هذا. ويشكل نص القرار على الموعد النهائي لإطار إجراء الاستعراض، خطوة حاسمة لوضع هذه البلدان على الطريق الصحيح نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ندعو الأمانة العامة إلى العمل بشكل وثيق مع البلدان المعنية لضمان مشاركتها الكاملة في صياغة السياقات الصحيحة لتلك المكاتب القطرية المتعددة. وعند النظر في إسهاماتها، يجب أن يعالج هذا الاستعراض التأثيرات الحقيقية التي تحدثها على التنمية المستدامة لأعضائها، وبالتالي على ضمان تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وهذا يقودنا أيضا إلى مسألة الملكية والقيادة الوطنيين في سياق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما في صياغة التركيز الاستراتيجي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، التي يجب أن تكون مدفوعة وعلى أساس أولويات التنمية الوطنية. لا يمكن المبالغة في التأكيد على ذلك، لأنه يشكل الأساس الذي يجب أن تقوم عليه التنمية المستدامة الحقيقية. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى في حالات خاصة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المنظومة، والتي سيتم على الأرجح التخلي عنها، تشكل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مسألة ذات أهمية بالغة، ستحدد كيفية مضينا قدما بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

لذلك، بالنسبة لنا، فإن الرهانات كبيرة للغاية، لتحقيق النظام الأفضل لتسهيل تحقيق هدفنا. ونحن نرى نظام المنسق المقيم كجانب حاسم في هذا الجانب، ونرى ميزة الفصل بين المنسق المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحاجة إلى توفير تمويل مستقر ومستقل وثابت للنظام. ومع

ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء ترتيب التمويل المؤقت المقترح في القرار، لأنه لا يوفرضمان استمرار التمويل. ونأمل أن يتمكن الأمين العام من تزويدنا بخيارات تمويل حقيقية في المستقبل القريب جدا.

في الختام، نود أن نطلب النظر في أن يقدم الأمين العام تقريره الشامل والمفصل عن أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتمويله قبل الدورة المقبلة للإستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، لكي نكون قادرين على استخدامه لتوجيه النظام. وهذا أمر مهم للغاية، لأنه لا تفصلنا سوى دورتان استعراضيتان عن عام ٢٠٣٠.

ونظل ملتزمين بعملية إعادة التنظيم هذه، ومستمرين في بذل جهودنا الرامية إلى تحقيق أهدافنا المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠. وسنواصل الانخراط بشكل بناء، ونطالب بعدم التفسير الخاطئ لطلباتنا المتعلقة بالوضوح واعتراضاتنا على بعض المقترحات على أنها تتعارض مع التزامنا الكامل بخطة عام ٢٠٣٠، بل إنها تعكس تصميمنا على ضمان قيامنا ببناء أساس قوي للدفع قدما بتنفيذها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا، الذي سيتكلم باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

السيد غرانت (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان شرحا للموقف باسم أستراليا ونيوزيلندا وبلدي، كندا. ونود أولاً أن نقدم تهانينا للأمين العام وفريقه وللميسرين المقتدرين سفيري الدنمارك والجزائر. لم يكن الأمر دائمًا سهلًا، ولكن يجب أن نكون سعداء بتحقيق هذه النتيجة المرضية.

إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الدعامة الإنمائية، أمر بالغ الأهمية لتمكين الأمم المتحدة من إعادة ترتيب وتغيير نهجها، من أجل الإمتثال بشكل أفضل لميثاق الأمم المتحدة. وهذا أمر أساسي لتحقيق عالم أكثر سلما وازدهارا. إن القرار ٢٧٩/٧٢، الذي اعتمد اليوم، جزء أساسي من ذلك الإصلاح. ويسر كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن ترحب به كخطوة حيوية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، على أساس نهج يعزز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمبدأ المحوري المتعلق بعدم التخلي عن أحد. وعند الترحيب بهذا القرار، تلاحظ كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن العمل لا ينتهي هنا. وبوصفنا مانحين ومؤيدين كبيرين لمنظومة الأمم المتحدة، نود أن نعرض ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، ستكون خطة تنفيذ قوية ومدروسة وعملية حاسمة لنجاح هذا النظام. واستنادا إلى رؤية الأمين العام، أنشأت الدول الأعضاء مؤسسة جديدة، تتمثل في مكتب تنسيق مستقل لمنسق مقيم مفوض. ولكي يكون هذا الانتقال سلساً، يجب أن تستند خطة التنفيذ إلى ما ثبت نجاحه في الماضي. ولتحديد هذا التحدي، يجب أن نعترف بأن وظيفة المنسق المقيم تنتقل من الاعتماد على البنية الأساسية لمنظمة تبلغ قيمتها ٥ بلايين دولار إلى وظيفة مكتب يضم حاليا ٣٠ موظفا.

وفي هذا السياق، يعد التعامل الحذر مع العلاقات والحفاظ عليها أمرين بالغي الأهمية، لا سيما خلال الفترة الانتقالية. ويجب أن يكون كل منسق مقيم مدعومًا بشكل أفضل من أولئك الذين يقومون بهذه المهمة في الماضي. ولا يمكن لهذا الدعم أن يأتي من مكتب تنسيق العمليات الإنمائية للأمم المتحدة وحده. ويجب أن يتلقوا دعما أفضل للشبكة من كل عضو في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتسع ذلك أيضا ليشمل نقطة أوسع، وهي أن التغييرات الهيكلية التي اعتمدناها اليوم يجب أن تكون مدعومة بالتغيرات الثقافية، بما في ذلك القيادة والمساءلة. ونحن على ثقة من أن الأمين العام ونائب الأمين العام سيكونان مثالا يحتذى به في قيادة ثقافة قيادة أقوى وأكثر خضوعا للمساءلة والتعاون، وكفالة توصيلها بفعالية في المنتديات المتعددة الوكالات، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

وتتطلع كندا وأستراليا ونيوزيلندا إلى قيادة مجمل أعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه العمود الفقري للنظام. ونتوقع أن نرى تغيراً ملحوظًا في مستوى الدعم والمشاركة من جانب تلك الكيانات من أجل الحصول على النظام الذي نحتاجه لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما نذكر الدول الأعضاء بأن لدينا دوراً مهمًا يتعين علينا القيام به. ويجب أن نقدم رسالة موحدة بشأن الإصلاح إلى مجالس الإدارة وقيادة نظام التطوير. ولكي نفكر بشكل مختلف ونقترب من الهيكل الجديد بشكل تعاوني، يجب أن نضمن أن نوجه، هنا في نيويورك، أو في نيروبي أو في روما أو في أي مكان آخر، نفس الرسالة. ويجب أن تشير هذه التغييرات إلى نهاية نهج الأمم المتحدة المجزأ في الميدان.

ثانيا، نرحب بقوة باستعراض المكتب المتعدد الأقطار، الذي يتعين القيام به هذا العام لضمان بقاء جميع المكاتب على نفس مسار الإصلاح.

نظرا لاستثماراتنا الكبيرة في المكاتب متعددة الأقطار، نتطلع إلى مشاركة قوية ومعلومات واضحة تفضي إلى نتائج جَليّة. إن المكاتب المتعددة الأقطار جزءٌ رئيسي من كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، ولا سيما المواطنين في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتناولها بوضوح خطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

ثالثا، نلاحظ أنه لم يتم بعد تناول مناقشات اتفاق التمويل على نحو كامل. يشير إلى القرار إلى جزء واحد وإن يكن حيويا – تمويل نظام المنسقين المقيمين. كما تلاحظ كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن عبء حل التمويل، بصيغته المبينة في هذا القرار، يقع بشدة على عاتق مجموعة صغيرة من البلدان المانحة. ولذلك، ندعو البلدان غير المشاركة في هيكل التمويل هذا، لا سيما البلدان مرتفعة الدخل، إلى النظر في تقديم مساهمات إلى صندوق التبرعات الاستئماني، كما نتطلع إلى المرحلة التالية من اتفاق التمويل كي نرى الكيفية التي يمكن بها لهم أن يسهموا في معالجة الاختلالات الأساسية وغير الأساسية في النظام. وترى كندا وأستراليا ونيوزيلندا في الحوارات المتعلقة بالتمويل فرصة لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها لمختلف أنواع الشراكات أن تدعم أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن تكفل قاعدة تمويل موسعة النطاق تتجاوز مجموعة صغيرة من المانحين التقليديين.

وتتطلع كندا وأستراليا ونيوزيلندا إلى المساهمة في هذه المناقشات ومواصلة العمل مع منظومة الأمم المتحدة والحكومات الشريكة من أجل تحسين النتائج وكفالة تمويل أهداف التنمية المستدامة بصورة ملائمة. يجب علينا اغتنام هذه الفرصة التي لا تسنح إلا مرة واحدة في كل جيل كي ننفذ الآن بصورة مجدية هذه الإصلاحات التي سيكون لها فوائد حقيقية فيما نسعى لتحقيق الرؤية الجريئة لعام ٢٠٣٠.

السيد ما جاو شو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل مصر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أولا، أود أن أعرب لأخي، الممثل الدائم لمصر، سعادة السفير محمد، عن تهانينا القلبية بعيد ميلاده. يوافق اليوم أيضا يوم مولد إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

منذ تقديم الأمين العام التقريرين عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (A/72/124 و A/72/684)، وبعد عدة جولات من المشاورات الصعبة، وبفضل التنسيق الفعال للميسرين ورئيس الجمعية العامة، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن القرار ٢٧٩/٧٢. وأثني على الجهود التي تبذلها جميع الأطراف في هذا الصدد.

ينص القرار ٢٧٩/٧٢ على قدر أكبر من الاحترام من جانب نظام المنسقين المقيمين لقيادة البلدان المضيفة وملكيتها، ويوضح أن للبلدان المستفيدة من البرامج الكلمة الأخيرة بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي أن يتم تكوين الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بالتشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج. وينبغي البت في معايير اختيار المنسقين المقيمين استنادا إلى مساهمات من الدول الأعضاء المعنية، تماشيا مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج واحتياجاتها الإنمائية.

ويدعو القرار إلى مساءلة نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية أمام البلدان المستفيدة من البرامج، ويطلب تعزيز ولاية أساسية للمنظومة الإنمائية في مجال التنمية، مع وضع الحد من الفقر كهدف هام. كما يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك تمويله. ويرسم مسار وأولويات العمل مستقبلا في قطاع التنمية.

إن إصلاح قطاع التنمية مشروعٌ منهجي وطويل الأجل. ولا يمثل اعتماد الجمعية العامة للقرار سوى الخطوة الأولى من عملية الإصلاح. ونتوقع من الأمانة العامة، في أدائها لدور المتابعة، أن تنفذ بالكامل الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة، مع وضع معايير محددة لتكوين الأفرقة القطرية، وتشكيل ودور نظام المنسقين المقيمين والتعاون مع البلدان المستفيدة من البرامج، وأن تستمع على نطاق واسع للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، وأن تحترم احتراما كاملا آراء البلدان المستفيدة من البرامج.

كما ينبغي أن يعكس نموذج التمويل المختلط مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، على أن يكون التعاون بين الشمال والجنوب هو القناة الرئيسية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب أحد الأقنية التكميلية. وفي تنفيذ الخطط الخاصة بكل بلد، لا بد من الاحترام الكامل لآراء البلدان المستفيدة من البرامج فيما يتعلق بطريقة الإصلاح وتوقيته، والتوصل إلى توافق في الآراء قدر الإمكان.

وتتوقع الصين أن تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، خلال عملية الإصلاح، التركيز على التنمية بوصفها وظيفتها الأساسية وتولي الأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل الحد من الفقر. وفي سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي لنا أن نعمّق التعاون الإنمائي الدولي، ونغتنم بصورة مشتركة فرص التنمية ونتصدى للتحديات الإنمائية على النحو المناسب من أجل بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية تتمتع فيه جميع البلدان بالتنمية والرخاء. والصين مستعدة للعمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء الأخرى والأمانة العامة من أجل تحقيق ذلك الهدف بشكل جماعي.

السيد سكينر – كليي أريناليس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر العربية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أيضا أن نعرب عن تهانينا بعيد ميلاد رئيس الوفد المصري.

من بين جميع جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام، يمكن اعتبار إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية التي أطلقها اليوم باعتمادنا للقرار ٢٧٩/٧٢بوصفه الأكثر شمولا نظرا لصلته الجوهرية بالسلام المستدام ونهج المنع الذي يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وهذا بدوره سيؤدي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أي التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد مكنتنا جميع جهود التفاوض والجلسات الإعلامية مع الأمانة العامة، أو التقارير المقدمة من الأمين العام، فضلا عن المشاورات غير الرسمية والحوارات التفاعلية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التغييرات الموضوعية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع نتائج حقيقية لعملها في بلداننا – وكل ذلك، كما قلنا، بهدف دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. لذلك نحن

ممتنون ونقدر الجهد الكبير والعمل الهائل للميسرين، صديقنا السيد صبري بوقدوم، الممثل الدائم الجزائر، وزميلنا، السيد إيب بيترسن، الممثل الدائم الدانمرك. وننوه أيضا بجهود الأمانة العامة، بقيادة الأمين العام ونائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد.

وعموما، فإننا نرحب بنتائج هذه العملية، إذ تستفيد من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، المُعتمد في عام ٢٠١٦، وتتماشى معه. ويسرنا أنه تمت المحافظة على نهج إنمائي هدفه الرئيسي هو القضاء على الفقر، وتم تعزيز الملكية الوطنية في العديد من جوانب النظام، من تحديد المعايير لوجود الأفرقة القطرية وتكوينها، إلى وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشكل مشترك والمساءلة المزدوجة لجهود المنسقين المقيمين. كما نشعر بالارتياح للتوجيهات المقدمة إلى النهج الإقليمي، بما في ذلك تعزيز دور اللجان الاقتصادية الإقليمية لصالح تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠.

وفيما يتعلق بتمويل نظام المنسقين المقيمين، فسننتظر خطة التنفيذ التي سيقدمها الأمين العام في بداية الفترة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا ما قاله ممثل مصر بشأن طريقة تقاسم التكاليف، التي ينبغي النظر فيها في اللجنة الخامسة، لأن المساهمات المقدمة من الأمانة العامة إلى نظام المنسقين المقيمين ستأتي من تبرعاتنا للمنظمة.

وأخيرا، نكرر شكرنا وتقديرنا لجميع الوفود على هذا الإنجاز العظيم لصالح التنمية المستدامة. ونحن نتذكر كلمات الأمين العام: إن الطموح والتوافق في الآراء هما اللذان حققا هذا الإنجاز العظيم – إنجاز عظيم حقا سيساعدنا على خدمة شعوبنا بصورة أفضل.

السيدة آرييتا مونغيا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): تود المكسيك أن تهنئ الميسرين، سفيري الجزائر والدانمرك، وفريقيهما فضلا عن سفير مصر.

ونرحب في هذه المناسبة الهامة باعتماد القرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية انطلاقا من إيماننا بها. ونعتقد أن باستطاعتنا – في ظل قيادة الأمين العام ونائبة الأمين العام – أن نجعل الأمم المتحدة منظمة حديثة وذات كفاءة وفعالية. وقد شاركت المكسيك بشكل بنّاء وخلاق في عملية التفاوض منذ البداية لأنها تتشاطر رؤية إنشاء جيل جديد من الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين باعتبارهما من أهم الأصول الإنمائية للأمم المتحدة.

ويتضمن القرار الذي اعتمدناه العناصر الأساسية للتوجه الاستراتيجي والمراقبة والمساءلة، ويوفر لنا الأدوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. إلا أن الكثير من الجوانب الأخرى تشكّل جزءا من إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء الطموح نفسه في هذه العملية أيضا. فالمجلس هو المنتدى الذي أنشئ لمساعدتنا على تنسيق رؤانا الإنمائية التي لن نستطيع تحقيقها إلا إذا تمكنا من استعادة روح المجلس بوصفه منتدى للمناقشة. ولا يمكننا تأجيل هذه التغييرات.

لقد كنا – بوصفنا منظمة في عام ٢٠١٥، شجعانا وخلاقين باعتمادنا الإطار الإنمائي الأكثر طموحا الذي وضعه المجتمع الدولي على الإطلاق. وقبل عام تقريبا، تولى الأمين العام قيادة عملية شاملة ترمي للوصول إلى منظومة إنمائية قادرة على الوفاء بالغرض المنشود. واليوم نحقق المرحلة الأولى من وضع البنية التحتية التي ستمكّن الدول الأعضاء من تحقيق ما اتفقت عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد دوك إسترادا مييير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أهنئ السفير المصري بعيد ميلاده، وليس عيد ميلادي اليوم بل كان بالأمس.

وقبل عام ونصف، أجرت الجمعية العامة استعراضا شاملا لسياسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تحسين قدرة

المنظمة على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعدُّ اتخاذ القرار ٢٧٩/٧٢ اليوم معلما آخر بالغ الأهمية في عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. لقد واجه الأمين العام ضغوطا لإصلاح المنظومة لمجرد إصلاحها أو لتخفيض الميزانية في جميع المجالات. وعوضا عن الأخذ بالأسلوب التجريبي، اقترح التغيير وسيلة لتحقيق غاية، ألا وهي تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية المستدامة. ويستحق ذلك التصرف دعمنا الكامل.

فما برحت البرازيل تشارك بنشاط في المفاوضات للتأكد من أن القرار الذي اتخذناه للتو يجسد الروح المثلى للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات ولتقرير الأمين العام (A/72/684). وقد تحلينا بالمرونة في قبول حلول تمويلية لم تكن من ضمن أفضلياتنا أساسا لأننا تفهمنا أن إمكانية استخدام الاشتراكات المقررة ربما لا يكون متاحا لبعض البلدان.

ونعتقد أنه من المهم تسليط الضوء على بعض النقاط التي من شأنها – في حال تنفيذها على النحو المطلوب – أن تسهل الترجمة في الوقت المناسب للقرار لجميع هيئات الإدارة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مما يسهم في سلاسة تنفيذ أحكامه. وسيمكّن أيضا اتباع نهج متسق في اللجنتين الثانية والخامسة للجمعية العامة وفي مختلف الهيئات الإدارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جميع أنحاء العالم.

وأود التركيز على خمسة مجالات نعتقد أن تفاصيلها تنطوي على تحديات أكبر. وبالتالي، فإنها تتطلب إيلاءها اهتماما خاصا ومستمرا بعد اعتماد القرار.

أولا، يجب تنفيذ الأفرقة القطرية الجديدة للأمم المتحدة على أساس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاحتياجات والأولويات الوطنية، وأن ترشد المعايير الخاصة التي توضع في المقر وتدعم جوهر اقتراح الأمين العام بإنشاء نظام قائم على الاحتياجات، عوضا عن تقويضه.

ثانيا، يجب أن تأخذ خطة تنفيذ النظام الجديد في الاعتبار بوضوح الاستثناءات الضريبية للبلدان النامية خلال تلك العمليات. ففي البرازيل، على سبيل المثال، لدينا عدة طرائق لمثل هذا التعاون، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب الذي نعتبر فيه بين الجهات المانحة. وينبغي ألا تطبق الضريبة على تلك العمليات.

ثالثا، ينبغي أيضا عدم المبالغة في تقدير دور المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة بوصفه من مصادر تمويل نظام المنسقين المقيمين.

رابعا، يجب تفصيل الاقتراح الذي سيقدم إلى اللجنة الخامسة فيما يتعلق بمشاركة الأمانة العامة في اتفاق تقاسم التكاليف، فضلا عن الترتيبات الجديدة لمكتب تنسيق العمليات الإنمائية في الأمانة العامة بما يكفي لضمان نظر اللجنة فيه بصورة سلسة.

خامسا، يجب أن يعاد تقديم الوثيقة الاستراتيجية في اتساق مع الولاية الأصلية للاستعراض الشامل.

وأخيرا، أود التعليق بإيجاز على العملية نفسها. وكما ذكرت مصر آنفا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإن من رأينا أن اتخاذ القرار ٢٧٩/٧٢ ليس سوى بداية وليس نهاية لعملنا الجماعي في عملية الاستعراض الشامل للسياسات هذا العام. ومن الضروري المشاركة النشطة لجميع الوفود في هيئات إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بدءا من الدورات السنوية للمجلس التنفيذي في نيويورك التي ستعقد بعد بضعة أيام من الآن في حزيران/يونيه.

وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري إعادة النظر في متابعة الاستعراض الشامل خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة، بما في ذلك القرار الحالي، أي إعادتها من الجلسات العامة للجمعية إلى اللجنة الثانية حيث اختصاصها، إلى جانب المجلس الاقتصادي

والاجتماعي. ونؤكد للجمعية استمرار مشاركة البرازيل البناءة في هذه العملية.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ هذا البيان القصير بتوجيه الشكر للممثل الدائم لمصر على تشاطره معنا اليوم كل ما يتعلق بعيد ميلاده.

ويسر أوروغواي ما تحقق من توافق الآراء على ضرورة تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تحقيق نتائج أفضل عن طريق تحسين الهيكل القيادي وترشيد استخدام الموارد وزيادة الوضوح في توزيع المسؤوليات وما يتصل بذلك من مساءلة. وتعرب أوروغواي عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به زميلانا الميسران، صبري بوقدوم وإب بيترسن.

وتولي أوروغواي أهمية خاصة للتحديات التي ينطوي عليها اعتماد التدابير اللازمة على جميع المستويات لأجل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأجل ضمان اتساقها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكفالة تنفيذها. كما تعرب عن إدراكها التام لتلك التحديات.

وفي هذا الوقت من الشهر إذ لم يبق سوى ١٣ يوما قبل انطلاق مباريات كأس العالم، فلنذكر ذلك الشعار الرياضي ”إن اللعبة لم تنته بعد وإلى حين انتهائها“.

وكما ذكر للتو زميلنا، ممثل البرازيل، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وعملنا بالكاد بدأ. ولذلك، نكرر التأكيد على دعم أوروغواي الصادق للأمين العام وفريقه بالكامل إذ يمضيان صوب تنفيذ جميع الإصلاحات المقترحة.

السيد لوكسين (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب الفلبين عن أطيب التمنيات بحياة سعيدة ونجاح مستمر للممثلين الدائمين لمصر والبرازيل بمناسبة عيد ميلاد كل منهما. كما نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بصفته رئيس مجموعة الـ ٧٧، ونعرب عن تقديرنا العميق للممثلين الدائمين للجزائر والدانمرك لقيادتنا نحو التوصل إلى وثيقة بتوافق الآراء في القرار ٢٧٩/٧٢. ونأمل في أن تستمر المفاوضات بحسن نية وبروح توفيقية سيستمر المناقشات المقبلة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وبوصف الفلبين بلدا مستفيدا من البرنامج، فإنه يؤمن باستمرار بوجوب أن تكون الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متسقة مع الخطط والأولويات الوطنية والاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء. إننا نتفق مع الصين على أنه يجب التشاور مع الأعضاء بشأن تكوين الأفرقة القطرية واختيار المنسقين المقيمين. وتؤيد الفلبين موقف مجموعة الـ ٧٧ بشأن ضرورة كفالة بقاء القرارات النهائية بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتشكيل جهود الأمم المتحدة لتنمية القدرات تحت سلطة الحكومات الوطنية. وهذا هو مبدؤنا الأساسي في إعداد وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فيما يتعلق ببرنامجنا القطري وتنفيذه ورصده وتقييمه، وفي حوارنا مع المنسق المقيم لدينا. ومن المهم ألا يغفل نظام المنسقين المقيمين عن تركيزه على التنمية. ويجب التأكيد على اتباع نهج مصمم خصيصا لهذا الغرض.

وفي حالتنا، فإننا بلد متوسط الدخل، بالإضافة إلى وجوب تغلبه على التحديات التي تنفرد بها البلدان المتوسطة الدخل، ضعيف جدا أمام الكوارث والآثار الضارة لتغير المناخ، وجميع ذلك في بيئة سياسية متقلبة على نحو متزايد حيث قد ينتهي الأمر باشتباك آخر القوى العظمى قريبا. وقد ينطوي ذلك على تعديل أولويات الإنفاق الوطني لصالح الأمن.

ومهما كان مدى طموح وشمول عملية إعادة التنظيم، فإنها لن تنجح دون آلية تمويل واقعية. ويجب أن يعالج ذلك الانخفاضَ في المساهمات الأساسية، وفي الوقت نفسه أن يضمن عدم وضع أي عبء إضافي على البلدان المستفيدة من البرامج يتجاوز قدرتها على التحمل، على الرغم من أنه يجب عليها أن تقوم

بنصيبها العادل. ونؤيد مجموعة الـ٧٧ موقفها بشأن الحاجة إلى المزيد من التمويل القوي والمستمر والمستدام الذي يمكن التنبؤ به. ونؤيد أيضا موقف الولايات المتحدة في العمل على إعادة تنظيم وإعادة توجيه الموارد والطاقات من أجل معالجة المسائل الأكثر حاجة إلى حل وتلبية احتياجات من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة على نحو أكثر فعالية، بهدف تحقيق عالم السلام والتقدم والحرية في المقام الأول. وستظل الفلبين تعمل عن كثب في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

السيد موريخون باثمينيو (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. أود أيضا أن أشارك الآخرين في تهنئة الميسرين المشاركين لهذه العملية وفريقيهما التابعين لهما على عملهم الدؤوب. من الواضح أن خبرتهما وقيادتهما كانتا هامتين لتوافق الآراء الذي تحقق بشأن القرار ٢٧٩/٧٢ الذي اتخذناه اليوم، وجاء نتيجة للجهود التفاوضية الكبيرة التي بذلها خبراؤنا والروح البناءة التي أبدتها الوفود.

أود أيضا أن أهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ونائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، الحاضرين معنا هنا، على جهودهما المسؤولة والطموحة للوفاء بالولاية الموكلة إليهما من جانب الدول الأعضاء بإعداد مقترحات بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكما فعلنا في بداية العملية، نكرر التأكيد على دعمنا المتواصل لهما ونشكرهما على عملهما المكثف وعمل فريقهما. نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للعمل الذي يقوم به الرئيس لايتشاك، الذي قاد جهودنا صوب النتائج التي تحققت اليوم.

ولدينا قرار يفي بالغرض، وهو خارطة طريق وأداة. لقد حان الوقت الآن للتنفيذ، الذي يحتاج التزامنا المستمر بالتنفيذ الناجح لكل من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات وقرار اليوم إذا أريد لنا كفالة أن تحقق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الهيكل وتنظيم يلبي جميع احتياجاتنا الإنمائية ويحقق التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه يجب أن تكون الخطوات التالية في هذه العملية موجهة نحو التوصل إلى سبل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ودعم البلدان في تعبئة الموارد، بما في ذلك التمويل وخلق القدرات من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والتنمية الصناعية، والاستثمار في الهياكل الأساسية والتنوع الاقتصادي.

وفي الختام، أود أن أشارك الآخرين في تهنئة جاري المصري بالعربية.

(*تكلم بالعربية*)

كل سنة وأنت طيب، سيدي الرئيس.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يثني على الميسرين المشاركين، السفيرين بوقدوم وبيترسن، الممثلين الدائمين للجزائر والدانمرك، على التوالي، اللذين قادا المشاورات الحكومية الدولية بشأن القرار ٢٧٩/٧٢ بطريقة شاملة للجميع مع العزم الثابت على إيجاد أرضية مشتركة لجميع الدول الأعضاء. ونثني على الأمين العام، ونائبة الأمين العام وفريقهما على مشاركتهم في العملية من خلال العديد من الإحاطات الإعلامية والمعلومات المقدمة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.

تؤيد رواندا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إثيوبيا، باسم المجموعة الأفريقية، والسفير إدريس، الممثلة الدائم لمصر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي أتمنى له عيد ميلاد سعيدا جدا، إلى جانب ممثل البرازيل.

وستكون السنوات الـ ١٢ المقبلة فترة حاسمة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكفالة أن يتم تعزيز المساءلة،

والشفافية، والاتساق على نطاق المنظومة بغية تقديم أقصى قدر من الخدمات على مستوى التعقيد والطموح المنصوص عليهما في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للمواطنين والبلدان. وستحدد خطة تنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢ نجاح عملية الإصلاح. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على النقطتين التاليتين.

أولا، ينبغي الاستمرار في تنفيذ خطة العمل لإشراك الدول الأعضاء خلال المرحلة الانتقالية لنظام المنسقين المقيمين. ونشجع الأمانة العامة على الاستمرار في زيادة الشفافية وشمولية الجميع، الأمر الذي سيكفل ملكية الدول الأعضاء وقيامها بالمساءلة، فضلا عن بناء الثقة مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إذ تستمر العملية. ونرحب بملاحظات الأمين العام التي أتت على ذكر تلك النقاط المحددة. وتؤكد رواندا مجددا على الحاجة إلى خطة تنفيذ قائمة على البيانات، ونشجع منظومة الأمم المتحدة والبلدان المضيفة على جمع البيانات بهدف زيادة الاتساق والتعاون والتآزر في الميدان مع بناء أساس متين للاستدامة.

وفي الختام، رواندا مستعدة للمشاركة بصورة بناءة، لأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي مجرد بداية وستحدد ملكية العملية من جانب الأمانة العامة والدول الأعضاء نتائج خطة عام ٢٠٣٠ على مدى السنوات الـ١١ المتبقية لتنفيذها.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وتشارك الذين يتمنون للسفير إدريس عيدَ ميلاد سعيدا. ويسعدني أنني شاركت في ٢٠١٦، بصفتي رئيس اللجنة الثانية، في المفاوضات بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتوفير التوجيه الإرشادي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها نهجا كليا طموحا متبعا في جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

وفي إطار متابعة استعراض السياسات هذا العام، فقد تفاوضنا بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل ضمان أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود ولديها ما يكفي من القدرات لدعم الدول في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وأود في ذلك الصدد، أن أعرب عن تقديري العميق للأمين العام، ونائبة الأمين العام وفريقيهما لتقديم الاقتراح الأوّلي لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتشاور المستمر مع الدول. وأود أيضا أن أشيد بالميسرين شقيقينا من الجزائر والدانمرك، على قيادتهما المقتدرة لأعمالنا خلال عملية التفاوض. ويسرنا التوصل إلى توافق في الآراء على القرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولكني أود التعليق على بعض النقاط البارزة في القرار.

لقد اتفقنا على أن نظام المنسقين المقيمين سيواصل التركيز على قضايا التنمية مع التشديد على أن يكون القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هدفا رئيسيا له. وهناك تأكيد ملحوظ على الملكية والقيادة الوطنيتين كما يتضح، في جملة أمور، من خلال عملية إعداد ووضع الصيغة النهائية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتشاور الكامل والاتفاق مع الحكومات الوطنية، علاوة على إنشاء جيل جديد من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على أساس الاحتياجات والوجود القطري فيها. ولا تقتصر التقارير التي يقدمها المنسقون المقيمون عن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الأمين العام فحسب، بل ستقدم إلى الحكومات المضيفة أيضا.

وبالرغم من ذلك، فإن الإنجاز الذي تحقق اليوم ليس إلا بداية لعملنا الشاق في المستقبل. ويجب أن نواصل التركيز على تنفيذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والأهم من

ذلك، على الكيفية التي ستحقق بها هذه التغييرات الأثر الإنمائي بشكل ملموس، فضلا عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولذلك السبب، نود التشديد على بعض النقاط.

أولا، تتسم تدابير المتابعة الأولية بأهمية حاسمة لبدء إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ونحن بحاجة إلى خطة تنفيذ جيدة وشاملة، بالتشاور الكامل مع الدول، إلى جانب تنفيذ المساهمات المباشرة في بداية الفترة إذا أردنا ضمان البدء في التنفيذ في الموعد المحدد بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ونتطلع أيضا إلى استعراض الأمين العام للقدرات التشكيلية والاحتياجات من الموارد ودور المكاتب المتعددة الأقطار وخدماتها الإنمائية. وهناك الكثير من البلدان التي هي في أمسّ الحاجة إلى دعم الأمم المتحدة وإلى بناء القدرات، بما في ذلك بلدي، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة الدول الجزرية في المحيط الهادئ.

ثانيا، يجب أن نضمن استمرار قابلية نظام المنسقين المقيمين للتنبؤ بحيث يستطيع النظام توفير الخدمات الأساسية للدول باستمرار. ولذلك، يجب علينا تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بتقلب النظام أو نقص الموارد.

ثالثا، يجب أن نشدد على أهمية عملية رصد وتقييم شاملة وتتسم بالشفافية والانتظام. ونتوقع المساءلة الكاملة للدول من خلال التقارير المنتظمة والتعليقات الواردة منها لأجل مواصلة تحسين تنفيذ إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن خطة التنفيذ، وسوف نشارك بصورة بناءة في متابعة وتنفيذ إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن سعادتي الشخصية بهذه التغييرات. فقد عملت دبلوماسيا شابا في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل ما يقارب الـ ٢٧ عاما، والآن، تسرني رؤية هذه التغييرات بوصفي دبلوماسيا شابا. فنحن جميعا بحاجة إلى هذه التغييرات. وإذ أتكلم بطلاقة الآن، أعتقد أنه قد حان الوقت للتغيير. وليس هناك ما هو مثالي بطبيعة الحال، بل إن كل الأمور لا تخلو من العيوب، لا سيما في هذه الهيئة، ولكني أعتقد أن هذه هي خطوة كبيرة إلى الأمام. وأود أن أهنئ جميع الحاضرين هنا في هذه القاعة على اعتماد هذا القرار الهام للغاية. فقد استغرقنا إحداث هذه التغييرات ٢٧ عاما، وأهنئكم جميعا على ذلك.

السيد ماروبي (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لجمهورية مصر العربية وإثيوبيا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليتقدم بالشكر إلى الأمين العام على عرض رؤيته ومقترحاته، فضلا عن جهوده المستمرة التي تتسم بالانفتاح والشفافية مع الدول الأعضاء منذ اعتماد القرار ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات للسياسات في عام ٢٠١٦. ونعرب أيضا عن تقديرنا للدور الهام الذي تضطلع به نائبة الأمين العام في توجيه هذه المداولات، فضلا عن الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين للجزائر والدانمرك، اللذين قادا المشاورات الحكومية الدولية التي أفضت إلى نص القرار ٢٧٩/٧٢ بتوافق الآراء.

وقد أكد وفد بلدي للأمين العام دعمنا لتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتعدُّ الآليات التي تمكّن من التقييم المستمر وإعادة تقييم ما هو ناجع وخلافه من صميم ذلك الإصلاح. وفي ذلك الصدد، نكرر التشديد على أهمية التزام الأمين العام بإجراء مشاورات دورية وتقديم تقارير منتظمة عن رصد تنفيذ خطة الإصلاح إلى الدول الأعضاء.

ونود أيضا أن نكرر الشعور بالقلق الذي أعربت عنه المجموعة الأفريقية من أن البلدان الفقيرة والنامية هي التي ستعاني أكثر من جراء ارتفاع تكلفة آلية التمويل الحالية المتفق عليها في القرار، لا سيما وأن تلك البلدان تعتمد إلى حد كبير على

جميع أشكال التمويل الممكنة. وبالتالي، فإن سياسة الشمول والشفافية والمساءلة في هذه العملية تكتسي أهمية حاسمة لكي نكفل رجاحة المكاسب الإنمائية على التكلفة حقا.

ويجب أن تضمن تكلفة الإصلاحات المقترحة هذه جني عائدات الاستثمارات فيها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتشاور الكامل مع الحكومات الوطنية وتحت قيادتها بوضع الأولويات الوطنية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي ذلك الصدد، يتعين على المنسق المقيم العمل في إطار ذلك الاختصاص وأن يواصل تقديم التقارير إلى الأمين العام وحكومة البلد المضيف معا. ويجب أن تظل الملاحظات التقنية بشأن تمويل نظام المنسقين المقيمين بعد تعزيزه عنصرا رئيسيا لتوجيه تنفيذ هذا القرار.

وفي الختام، لقد أدى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى إيجاد مسار إنمائي غير مسبوق بالنسبة للمجتمع الدولي. ويجب قياس النجاح الحقيقي للقرار الذي اتخذناه اليوم بالوعد الجماعي الذي قطعناه بانتشال الملايين من هوة الفقر عن طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وليس أمامنا خيار ثالث بين الرخاء المشترك والبؤس المشترك في عالمنا هذا الذي يزداد ترابطا. ويمثل اعتماد هذا القرار خطوة نحو الهدف السابق ويشير إلى العزم على الوفاء بالوعد بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

السيد لوبير (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أشيد بالسفير بوقدوم والسفير بيترسن على قيادتهما لعملية المفاوضات التي أسفرت عن اعتماد القرار ٢٧٩/٧٢ بعد ظهر اليوم والذي يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لنا جميعا. وأتوجه بالشكر والتهنئة أيضا للأمين العام ونائبة الأمين العام وفريقيهما. ومنذ توليه منصبه، عقد الأمين العام العزم على تمكين الأمم المتحدة من التكيف مع التغيرات، وأنه لا بد لها من إعادة التنشيط إذا أريد لها أن تكون أكثر فعالية. وقد اتفقنا بفضل مثابرته وقيادته على هذه الفقرات الـ ٢٥.

ويدل اعتماد القرار اليوم على قدرة الأمم المتحدة على التكيف مع التغيرات، كما يدل على عزمنا على مواجهة التحديات العالمية معا وبناء عالم أكثر استدامة وسلمية وعدلا. وقد ازدادت الأمم المتحدة بأسرها عِظَما بسبب هذا النجاح الملحوظ. ويستند التزام سويسرا بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حصرا إلى عزمنا على جعل الأنشطة والمشاريع التي تضطلع بها الأمم المتحدة أكثر فعالية في الميدان. وأعلم أننا جميعا نتشاطر ذلك العزم. وعلينا ألا نغفل أبدا عن ذلك الهدف المشترك حين يُطلب منا اتخاذ القرارات بشأن تنفيذ هذا القرار.

وبالتالي، ستواصل سويسرا التزامها الثابت بتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تنفيذ ولايتها بمزيد من الفعالية. وسنفعل ذلك ماليا وعلى مستوى المسائل ذات الصلة، مع مراعاة الحقائق في الميدان في المقام الأول.

وسنفعل ذلك في المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية واللجان الرئيسية الأخرى للجمعية العامة. وقبل كل شيء، سنفعل ذلك في شراكة مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع جميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني وجهات القطاع الخاص العاملة في مجال التنمية. إن التنمية يجب ألا تكون من اختصاص البعض، أو مسرحا للمناورات السياسية لآخرين أو مجرد مسألة تثير قلق الآخرين. إننا مشاركون فيها ومسؤولون عنها جميعا.

(*تكلم بالإنكليزية*)

وقبل الختام، أود أن أتمنى لصديقنا السيد إدريس عيد ميلاد سعيدا. أعلم أنه من المعتاد أن نغني له ”عيد ميلاد سعيد“، ولكن يمكنني أن أؤكد للجمعية أن من الأفضل ألا أغني.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أؤكد ما ذكره المتكلمون السابقون في الإعراب عن تقديرنا لميسري القرار على عملهم الممتاز.

ترحب النرويج باتخاذ القرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ونقدر المرونة التي أبدتها جميع الدول الأعضاء. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتعليق على مسألتين رئيسيتين.

أولا، فيما يتعلق بالإصلاحات على الصعيد القطري، تعرب النرويج عن تقديرها الكبير للاتفاق على إنشاء منصب المنسق المقيم المستقل الذي يتمتع بسلطة قيادة جيل جديد من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ولجعل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أهم أداة للتخطيط للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وتنفيذها. نتحمل معا الآن مسؤولية مشتركة للتأكد من تنفيذ الإصلاحات وتفعيلها. نتطلع إلى قيادة الأمين العام لكفالة تنفيذ الإصلاحات على المستوى القطري بسلاسة، بما في ذلك من خلال مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة ومحاسبة القادة على جميع المستويات عن النتائج المشتركة وتعزيز الكفاءة. ونتطلع إلى خطة التنفيذ التي وضعها الأمين العام، التي نتوقع أن تغطي جميع الخطوات اللازمة التي يتعين اتخاذها في الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع جدول زمني. وفيما يتعلق بترتيبات التمويل، نتوقع تقييما واقعيا لمختلف مصادر التمويل، سواء من حيث الكم وما يجب القيام به لضمان ألا يكون التمويل دون مستوى التوقعات.

وفيما يتعلق بمنصب المنسق المقيم، نثق في أن الأمين العام سيكفل اعتماد المنسقين المقيمين بوصفهم ممثلي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأرفع في جميع البلدان المضيفة. وبوصفنا دولا أعضاء، يجب أن نتأكد من اتخاذ المجالس التنفيذية لجميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة القرارات اللازمة للتأكد من أن كياناتها تسهم بشكل بناء في الإصلاحات.

ثانيا، فيما يتعلق بالتمويل، لن يتسنى تنفيذ الإصلاحات على المستوى القطري بصورة سلسة إلا إذا حظي نظام المنسقين المقيمين بما يكفي من التمويل. إن تقاسم الأعباء مبدأ أساسي من مبادئ تعددية الأطراف، والنرويج تحث جميع الدول الأعضاء على المساهمة في صندوق التبرعات الاستئماني لنظام المنسقين المقيمين. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يقبل جميع المساهمين في التمويل المخصص بشكل صارم اقتطاع ١ في المائة رسوم تنسيق من مساهماتهم. وفي المجالس التنفيذية ذات الصلة، يجب أن نضمن أن تدفع كافة الكيانات نصيبها الكامل في تعزيز ترتيبات تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وترى النرويج أن إمكانية التوصل إلى اتفاق تمويل يمثل فرصة لتغيير نمط التمويل الحالي غير الصحي، الذي يهيمن عليه تمويل الأموال المخصصة بصرامة للمشاريع وعدم القدرة على التنبؤ به. مرة أخرى، هذه دعوة إلى جميع الدول الأعضاء. نحن على استعداد للنظر في ما يمكن أن نفعله بشكل أفضل، وسنشارك بنشاط في الحوار المقبل المتعلق بالتمويل، بهدف وضع أهداف ملموسة وقابلة للقياس لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك الدول الأعضاء.

وأخيرا، في هذا اليوم الميمون أود أن أنضم للزملاء متمنيا لسفير مصر عيد ميلاد سعيد.

السيد كونونوتشنكو (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد انضم الاتحاد الروسي إلى توافق الآراء على اتخاذ اليوم للقرار ٢٧٩/٧٢. ونعرب عن امتناننا لميسري القرار على عملهم خلال عملية التفاوض. نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بين الدول الأعضاء بشأن تحديث إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عن طريق تعزيز الدور الحاسم الذي تقوم به الحكومات الوطنية في مجال التنمية، بما في ذلك عملية تنسيق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وكفالة استمرار عدم تسييس دور المنسق المقيم وأن يكون موجها صوب المسائل المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر.

ومن بين النتائج الإيجابية، نود أن نشير إلى تعزيز القيادة الجماعية لمكتب تنسيق العمليات الإنمائية لمجموعة الأمم المتحدة

الإنمائية، التي توافق الروح الجماعية المطلوبة في إطار استعراض سياسات الأنشطة التنفيذية في القرار ٢٤٣/٧١ وكذلك إنشاء آليات تقييم جديدة على نطاق المنظومة. ونأمل في أن تكفل أعلى مستوى ممكن من معايير الاستقلال والحياد في عملها.

بيد أننا نود أيضا التركيز على عدد قليل من المجالات التي تنطوي على مشاكل داخل العملية، أولا فيما يتعلق بتمويل نظام المنسق المقيم الجديد. نفترض أن القرار ٢٧٩/٧٢ لن تترتب عليه آثار مالية في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونود أيضا أن نؤكد على أن المنظمات والكيانات الدولية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مستقلة تماما، بما في ذلك ما يتعلق بالجوانب المالية والمتعلقة بالميزانية من عملياتها.

ونعتقد أن النموذج الموحد الذي اتفق عليه على عجل أبعد ما يكون عن كونه الخيار الأفضل. وإلى جانب ذلك، وبقدر علمنا، لن يتمكن من ضمان مستوى مقبول من القدرة على التنبؤ بإيرادات التمويل وسيزيد من خطر ردع الجهات المانحة الجديدة، ولا سيما من القطاع الخاص. ومن الواضح لنا أيضا أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ستواجه صعوبات موضوعية في التخطيط وتوزيع موارد ميزانيتها لاحتياجات البرامج. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أنه في حين وافقنا على النموذج الحالي، فإننا نعتبره تدبيرا مؤقتا على المدى المتوسط. ونأمل في أن نرى حوارا بشأن سياسات تغطية الإنفاق فيما بين المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وندعو جميع البلدان إلى التقيد التام والسريع بالتزاماتها المالية بموجب معدلات السداد الموحدة.

وعلى المدى الطويل، نأمل في أن نرى مكاسب الأمانة العامة الموعودة الناجمة عن زيادة الكفاءة من الإصلاحات، التي وفقا لحساباتها يجب أن تصل إلى ٣١٠ مليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٢. ونفترض أن تلك الموارد ستستخدم لدعم أعمال تنشيط نظام المنسقين المقيمين، بغية تمكينه من الحصول على التمويل اللازم في القريب العاجل، ووقف المطالبة برسوم إضافية من الجهات المانحة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاهتمام بدعم النظام الإنمائي فيما بين الشركاء الخارجيين كذلك. ونأمل في مراعاة القيمة الكاملة لذلك العامل مع وضع خطة تنفيذ لتحويل نظام المنسقين المقيمين الجديد.

وإضافة إلى ذلك، نود أن نتناول شكل إجراء المفاوضات. نرى أن الاتفاق على قرار بشأن إعادة التنظيم على أساس نص قدمه الميسرون جرى التفاوض عليه على أساس استثنائي.

في المستقبل، سيصر وفدي على الشكل التقليدي للمشاورات بشأن مشاريع قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك ما يتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

نعتزم أن نتابع باهتمام مجرى تنفيذ هذا الإصلاح. ونأمل في المستقبل أن يصبح الحوار شاملا وشفافا لتحديد التفاصيل الرئيسية لتنفيذ الإصلاح مع جميع المشاركين في نظام الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما مع الدول الأعضاء، والبرامج والصناديق، واللجان الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا السياق، ننتظر بفارغ الصبر بدء المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الخطة.

السيد ماتسوناغا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب حكومة اليابان باتخاذ القرار ٢٧٩/٧٢. نظراً لتعقد المسألة، برزت اختلافات عديدة في الرأي بين الدول الأعضاء. ولا يمكن إنكار أن القرار نتاج حل وسط. بل إنه أيضا نتاج النوايا الحسنة والروح البناءة للدول الأعضاء. ونود بصفة خاصة أن نهنئ الميسرين المشاركين، السفير بوقدوم والسفير بيترسن، على توجيه الدول الأعضاء أثناء المشاورات غير الرسمية داخل وخارج القاعة لاجتياز مسار شائك وهم في طريقهم إلى هدفهم المتمثل في رؤية هذا القرار التاريخي يُتخذ بتوافق الآراء. ونؤيد مبادرة الأمين العام بشأن الإصلاح؛

أما وقد اتُخذ القرار الآن، ستوضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المحك لمعرفة ما إذا كان يمكنها تحسين الكفاءة والاتساق، وقبل كل شيء، أثره على أرض الواقع، لأن القرار اينطوي على مطالب. ونأمل بإخلاص أن يكون هذا هو الحال. وتحقيقا لتلك الغاية، نتطلع إلى رؤية خطة تنفيذ مدروسة جيدا تُعرض على الدول الأعضاء للنظر فيها.

يشارك وفدي في المشاورات، وما برح يؤدي دورا بناء طوال تلك العملية، واختار الانضمام إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ القرار. ومع ذلك، نأسف لأن اللغة المستخدمة في البيان الشفوي الذي أعدته الأمانة العامة وقدمته قبل اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٧٩/٧٢ لم يكن ممتثلا امتثالا صارما للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. ويتعين على الأمانة العامة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترام النظام الداخلي حتى يتسنى للجمعية العامة اتخاذ قرارات مستنيرة. واخترنا الامتناع عن اتخاذ موقف مخالف هذه المرة، آملين أن نرى خطة تنفيذ حصيفة تُطرح في المشاورات مع كيانات المنظومة الإنمائية، وذلك امتثالا للقرار، وتوقعا منا بأن المنظومة ستكون قادرة على مواجهة التحديات التي نناقشها.

السيد باروس ميليت (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين. ونود أيضا أن ننضم إلى الآخرين متمنيا لسفير مصر عيد ميلاد سعيدا جدا.

ونود أن نشدد بإيجاز الآن على أهمية الظرف الحالي الذي نحتفل في ظله اليوم بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظامنا المتعدد الأطراف بصفة عامة. ترى شيلي أن كل واحد منا في هذه القاعة يمكنه أن يفخر بما أنجزناه وما يعنيه الأمل بشأن مستقبل عملنا. إن القرار ٢٧٩/٧٢ الذي اتخذناه اليوم، ينطوي على ميزة مزدوجة لتحقيق توافق آراء جميع الدول الأعضاء ويبين أن من الممكن لنا أن نمضي قدما معا من أجل إنشاء نظام يمكن أن يستجيب استجابة كاملة للتحديات الراهنة.

إننا نسير اليوم معا من أجل زيادة الاتساق والفعالية والتقارب في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تلبية الاحتياجات والأولويات المختلفة للبلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونود أن نبرز على نحو خاص النظر في الحقائق المتنوعة للتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي. فعلى الصعيد الوطني، نود التشديد على الدور الشامل للملكية الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يكفل بأن تستجيب المنظومة بفعالية للتحديات التي يواجهها كل بلد في تحقيق التنمية المستدامة. وفي شيلي وفي منطقتنا ترتبط تلك التحديات ارتباطا وثيقا بالحالة الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل. ولهذا السبب، نرحب على الصعيد الإقليمي، بالنهج الذي يتناول كل منطقة على حدة والذي سيشكل الأساس لمقترحات الإصلاح التي ستطرح في عام ٢٠١٩. ويبدو أننا نتناول نصا لا يجسد فقط الدعم الإجماعي للدول لتعزيز المنظمة فحسب، بل أيضا يمكننا من إحراز تقدم على نحو محدد بغية تعزيز الدعم التقني الذي نتلقاه.

لذلك، نشارك في تقديم التهنئة للميسرين المشاركين، السفير بوقدوم والسفير بيترسن، فضلا عن أعضاء فريقيهما من وفدي الجزائر والدانمرك، على قيادتهم الناجحة لعملية صعبة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى مصر على جهودها في قيادة وتنسيق عملنا في مجموعة السبعة والسبعين، وقد كان ذلك أمرا حاسما في إحراز تقدم بناء في المفاوضات. وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر الأمين العام على رؤيته فيما يتعلق بإصلاح منظمتنا وعلى الجهود التي نعرفها جميعا، ونشكر نائبة الأمين العام وأعضاء فريقها على ما بذلوه من جهد من أجل التائمنا هنا اليوم لاتخاذ هذا القرار. ويمكنهم أن يطمئنوا إلى استمرار تلقيهم كل الدعم من شيلي في جهودهم الرامية إلى العمل من أجل النهوض بالمنظمة.

الأميرة آل سعود (المملكة العربية السعودية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد حكومتي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين. أتمنى له عيد ميلاد سعيدا جدا.

أود أن أشكر الأمين العام وفريقه على دعم العملية التي تقودها الدول الأعضاء بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأود أيضا أن أشكر الميسرين، الممثلين الدائمين الجزائر والدانمرك، على جهودهما في قيادة عملية التوصل إلى توافق في الآراء.

يسر حكومتي أن القرار ٢٧٩/٧٢ ينص على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تركز على دعم البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولدى قيامها بذلك، ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والقدرات المختلفة للتنمية في كل بلد، وأن تكفل اتساقها مع الأولويات الوطنية. وندرك أن هذه الخطة المهمة والطموحة تتطلب قيادة سليمة، وتعزيز القدرات والخبرات، وتحسين التعاون والمساءلة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

ونتطلع، في ذلك الصدد، إلى القيادة الوطنية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإلى وجود منسق يركز على التنمية وإلى تشكيلات قطرية تقررها الدول الأعضاء. وكذلك نتطلع إلى تقارير شفافة عن تنفيذ القرار وإلى تواصل التشاور مع الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز. ونتوقع بشغف تنفيذ نظام فعال يكون قادرا على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن للمجلس أن يعول على دعم حكومة بلدي الكامل طوال العملية.

السيد بيغيش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أنا كذلك الأمين العام ونائبة الأمين العام على قيادتهما. وكذلك أشكر الميسرين المشاركين على جهودهما، التي جعلت اتخاذ القرار ٢٧٩/٧٢ أمرا ممكنا، وعلى دعمهما الثابت لعملية إصلاح ترمي إلى جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر كفاءة واتساقا وقابلية للمساءلة. وينبغي للمنظومة الإنمائية المعاد تنظيمها أن تكون قادرة على خدمة البلدان بفعالية على مختلف مستويات التنمية. ويجب أن تكون المسؤولية والموافقة الوطنيتان هما المبادئ التوجيهية، مع التركيز على البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. والتنسيق والتشاور بين السلطات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أمر لا غنى عنه لتنفيذها على نحو فعال. وبوصفنا بلدا مضيفا لفريق قطري كبير للأمم المتحدة، فضلا عن مكاتب إقليمية للأمم المتحدة، نرى أن من المهم مواصلة الحوار الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما في عملية فك الارتباط بين المنسقين المقيمين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونتوقع من المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب من أجل تنفيذ ولاياتها، بما فيها تلك المناطة بها بموجب قرار اليوم.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا تتعلق بالالتزامات فحسب، بل تتعلق كذلك بإحداث تغيير تحويلي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويمثل اتخاذ قرار اليوم خطوة هامة في ذلك الاتجاه. وبناء على ذلك أود، في الختام، أن أؤكد مجددا دعم بلدي المستمر لجهود الأمين العام الرامية إلى جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر اتساقا مع أولويات الدول الأعضاء.

السيد بارك تشول – جو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفيرين صبري بوقدوم وإيب بيترسن، الممثلين الدائمين للجزائر والدانمرك، على جهودهما الدؤوبة وقيادتهما خلال عملية التشاور الهامة.

ويسر وفد بلدي أن القرار ٢٧٩/٧٢ قد اتُخذ بتوافق الآراء. إن الإرادة الجماعية للدول الأعضاء ضرورية لدعم الأمين العام في برنامجه الإصلاحي الطموح لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تفي بالغرض في حقبة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والحقيقة أن خطة عام ٢٠٣٠ لن تتطلب التصميم الموحد لجميع الدول الأعضاء فحسب، بل كذلك مستوى من

الدعم الجيد من قبل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يتماشى مع ذلك التصميم. وقد أظهرنا، باتخاذ هذا القرار، رغبتنا في رؤية هذا الدعم يُقدم لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ولكن على الرغم من أن القرار يشكل إنجازا بارزا، يجب ألا نكون راضين باتخاذه وحسب. ويشارك وفد بلدي الوفود الأخرى في التأكيد على أن هذه ليست سوى بداية لجهودنا الطويلة الأجل للسنوات المقبلة.

ومثلنا مثل غيرنا، نلاحظ أن الدول الأعضاء لا تطالب بمنظومة إنمائية للأمم المتحدة تكون أكثر شفافية وقابلية للمساءلة فحسب، بل كذلك أكثر فاعلية. ويمكننا أن نرى ذلك، على سبيل المثال، في دعم خطة الأمين العام بشأن تعزيز العمليات المشتركة من أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والتآزر والاتساق في الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نعيد التأكيد على أهمية الشراكات لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إذ أنها لا تستطيع أن تفعل كل شيء في كل مكان. ويعني ذلك أن توسيع نطاق الشراكات مع الجهات المعنية غير التابعة للأمم المتحدة، على أساس المزايا النسبية، أمر بالغ الأهمية. وثمة حاجة كذلك إلى الاعتراف عموما بأن منع وكسر حلقات الأزمات، مقرونا بفهم العلاقة بين العمل الإنساني – والتنمية – وبناء السلام، من الأمور الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينبغي لنا كفالة أن يعمل المنسقون المقيمون على هذا الأساس.

ونتطلع إلى عرض الأمين العام لخطته للتنفيذ لإنشاء نظام مُكرس ومستقل ونزيه ومستدام للمنسقين المقيمين، يركز على التنمية. كما إننا ننتظر بشغف خياراته المقترحة لإعادة الهيكلة الطويلة الأجل للأصول الإقليمية وتقريره السنوي عن مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع للأمم المتحدة. وسنشارك أيضا بصورة نشطة وبناءة في الحوارات المقبل بشأن التمويل.

في الختام، تعيد جمهورية كوريا تأكيد دعمها الكامل لمبادرات الأمين العام الإصلاحية التاريخية، وستساعد في الجهود الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما من خلال المجالس التنفيذية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والأنشطة التنفيذية المحسّنة حديثا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف. بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.